



الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي - الدورة الحادية والثمانون

روما، 21-22 أبريل/نيسان 2004

جمهورية السنغال

وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية

المحتويات

iii	معادلات العملة
iii	الموازن والمقاييس
iv	خريطة البلد: مواقع العمليات الممولة من الصندوق
vi	جمهورية السنغال
1	أولا - مقدمة
1	ثانيا - الظروف الاقتصادية والقطاعية والفقر الريفي
1	ألف - الخلفية الاقتصادية للقطر
3	باء - القطاع الزراعي
6	جيم - الفقر الريفي
6	دال - صعوبات وفرص الحد من الفقر الريفي
7	هاء - الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر الريفي
8	ثالثا - الدروس المستفادة من تجارب الصندوق في القطر
10	رابعا - الإطار الاستراتيجي للصندوق
10	ألف - الإطار الاستراتيجي للصندوق والنهج المقترحة
12	باء - أهم فرص الابتكار ومداخلات المشروع
14	جيم - إمكانات الوصول إلى المستفيدين والشراكة مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص
14	دال - فرص الارتباط مع الجهات المانحة والمؤسسات الأخرى
15	هاء - مجالات حوار السياسات
16	واو - مجالات العمل لتحسين إدارة الحافظة
17	زاي - إطار الإقراض المؤقت وبرنامج العمل الدائر

APPENDIXES

الذيول

الصفحة		
1	I.	COUNTRY DATA
	البيانات القطرية	الأول -
2	II.	LOGICAL FRAMEWORK
	الإطار المنطقي	الثاني -
4	III.	STRENGTHS, WEAKNESSES, OPPORTUNITIES AND THREATS (SWOT) ANALYSIS
	تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات	الثالث -
7	IV.	IFAD'S CORPORATE THRUSTS AS RELATED TO THE PROPOSED COUNTRY PROGRAMME
	توجهات الصندوق وعلاقتها بالبرنامج القطري المقترح	الرابع -
8	V.	ACTIVITIES OF OTHER PARTNERS IN DEVELOPMENT – ONGOING AND PLANNED
	أنشطة الشركاء الآخرين في مجال التنمية - الحالية والمقررة	الخامس -
9	VI.	DIAGNOSTIC OF TARGET GROUP AND PRIORITY NEEDS
	تشخيص المجموعة المستهدفة والإحتياجات ذات الأولوية	السادس -
10	VII.	ESTIMATION OF IFAD PROGRAMME TARGET CONTRIBUTION TO THE MDG1 IN RURAL SENEGAL BY 2008
	تقدير المساهمة المستهدفة لبرنامج الصندوق في تحقيق الهدف الإنمائي الأول للألفية في المناطق الريفية في السنغال بحلول 2008	السابع -
12	VIII.	IMPLEMENTATION OF COSOP – INTERIM PERIOD WORK PROGRAMME
	تنفيذ وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية - برنامج العمل للفترة الإنتقالية	الثامن -

معادلات العملة

فرنك أفريقي	=	وحدة العملة
662 فرنك أفريقي	=	1.00 دولار أمريكي
0.00151 دولار أمريكي	=	1.00 فرنك أفريقي

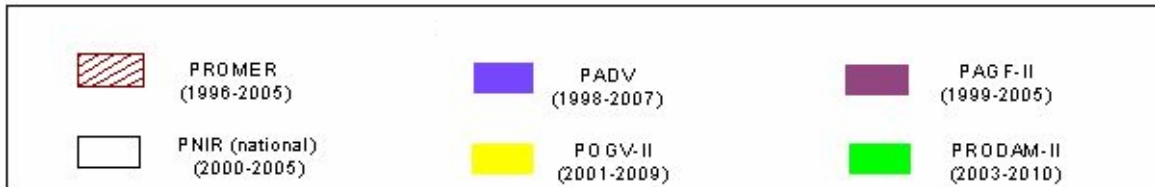
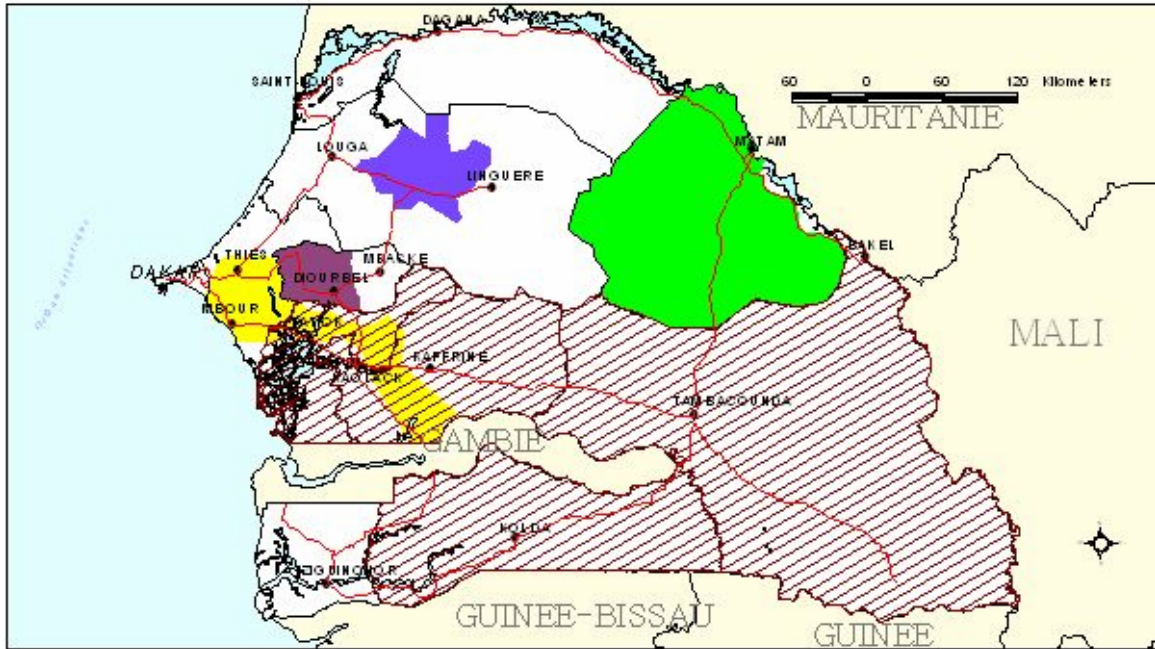
الموازين والمقاييس

2.204 رطل	=	1 كيلو غرام
1 طن متري	=	1 000 كيلو غرام
0.62 ميل	=	1 كيلومتر
1.09 ياردة	=	1 متر
10.76 قدم مربع	=	1 متر مربع
0.405 هكتار	=	1 أكر
2.47 أكر	=	1 هكتار

حكومة جمهورية السنغال السنة المالية

1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول

خريطة البلد: مواقع العمليات الممولة من الصندوق



المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بتقسيم الحدود أو النجوم أو السلطات المختصة بها.

استعراض حافظة الصندوق

نسبة المعونة للصرف من المبلغ المصدق عليه	تمويل الصندوق الموافق عليه (بآلاف الدولارات الأمريكية)	تاريخ انتهاء المشروع	تاريخ الإقفال الحالي	نفاذ مفعول القرض	تاريخ مصادقة المجلس التنفيذي	شروط الإقراض	المؤسسة المتعاونة	المؤسسة المبادرة	اسم المشروع
100	10 400	31/12/89	30/06/90	13/07/81	18/12/79	تيسيرية للغاية	مصرف التنمية الأفريقي	الصندوق	مشروع التنمية الريفية المتكاملة لمبور لوغا (PDRIML – 026-SE)
100	8 300	31/12/97	30/06/98	07/11/89	30/11/88	تيسيرية للغاية	مصرف التنمية لغرب أفريقيا	الصندوق	مشروع تنمية الزراعة الحرجية المتكاملة (PAGF – SRS – 015-SE)
100	5 100	31/12/98	30/06/99	05/03/90	13/9/89	تيسيرية للغاية	البنك الدولي: المؤسسة الدولية للتنمية	البنك الدولي	المشروع الثاني للعمليات الريفية صغيرة النطاق (PPOR-II – 018-SE)
100	11 700	30/06/00	31/12/00	27/04/93	11/12/91	تيسيرية للغاية	مصرف التنمية لغرب أفريقيا	الصندوق	مشروع التنمية الزراعية في ماتام (PRODAM – S30-SE)
100	5 800	30/06/99	31/12/99	13/08/93	02/12/92	تيسيرية للغاية	مصرف التنمية لغرب أفريقيا	الصندوق	مشروع تنظيم القرى وإدارتها (POGV – 315-SE)
81	5 000	30/09/04	31/03/05	03/01/97	06/12/95	تيسيرية للغاية	مصرف التنمية لغرب أفريقيا	الصندوق	مشروع مساندة المشروعات الريفية الصغيرة (PROMER – 402-SN & SRS – 047-SN)
31	6 900	31/12/06	30/06/07	09/08/99	04/12/97	تيسيرية للغاية	مصرف التنمية لغرب أفريقيا	الصندوق	مشروع تطوير القرى وإدارتها (PADV – 462-SN)
46	5 850	30/06/05	31/12/05	01/09/99	02/12/98	تيسيرية للغاية	مصرف التنمية لغرب أفريقيا	الصندوق	مشروع تطوير الزراعة الحرجية المتكاملة لمكافحة التصحّر – المرحلة الثانية (PAGF-II – 489-SN)
38	5 400	31/03/05	30/09/05	08/02/01	09/12/99	تيسيرية للغاية	البنك الدولي: المؤسسة الدولية للتنمية	البنك الدولي	مشروع البنية الأساسية الريفية على النطاق الوطني (PNIR – 524-SN)
20	10 700	30/09/08	31/03/09	16/07/01	07/12/00	تيسيرية للغاية	مصرف التنمية لغرب أفريقيا	الصندوق	مشروع تنظيم القرى وإدارتها – المرحلة الثانية (POGV-II – 546-SN)
6	9 150	31/12/11	30/06/12	01/11/03	10/04/03	تيسيرية للغاية	مصرف التنمية لغرب أفريقيا	الصندوق	مشروع التنمية الزراعية في ماتام – المرحلة الثانية (PRODAM-II – 608-SN)

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

جمهورية السنغال

وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية

موجز تنفيذي

1 - **خلفية عامة.** تمثل وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية الحالية ناتج العملية التشاركية التي سعت إلى إشراك كافة الجهات المعنية في السنغال في جميع مراحل الإعداد. ومن المفترض أن تكون بمثابة خارطة طريق مشتركة للصندوق وشركائه السنغاليين من أجل تنفيذ برنامج التعاون لتعزيز الحد من الفقر الريفي خلال السنوات الخمس القادمة. وبدأت صياغة هذه الوثيقة بتقييم لحافظة القطر خلال العام 2003.

2 - ابتداء من عام 1994، استطاعت السنغال أن تحقق معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي قدره 5.5% بالقيمة الحقيقية، ويعود ذلك بدرجة كبيرة إلى تخفيض قيمة الفرنك بنسبة 50%، وإلى زيادة تدفق المساعدات، والصرامة في إدارة الاقتصاد. وتم تحقيق تقدم ملحوظ أيضا في مجال الإدارة المالية والحكم العام. وشهد العقد الماضي زيادة في اللامركزية المرتبطة بتطوير كبير لمنظمات المجتمع المدني. ولكن لم تتحسن مستويات المعيشة بشكل كلي ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى قدرة الاقتصاد المحدودة على خلق فرص عمل دائمة، كما لا يزال الإنفاق الاجتماعي غير ملائم.

3 - **القطاع الزراعي.** كان النمو السكاني مرتفعاً وثابتاً، ولكن الإنتاج لم يستطع مجاراة ازدياد الطلب على المنتجات الزراعية. ويعاني القطاع الزراعي، الذي يتكون أساساً من مزارع أسرية صغيرة، من أزمة خطيرة بسبب القيود الطبيعية (انخفاض معدلات هطول الأمطار وعدم انتظامها، وتدهور الموارد الطبيعية، الخ)، وخدمات الدعم غير الملائمة في ظل انسحاب سريع للدولة من هذا القطاع، وضعف الاستثمارات الخاصة وانخفاض قدرة الزراعة المحلية على التنافس. ولكن ظهور منظمات المزارعين الديناميكية وتحسن هيكليتها وتحديد مواد أولية وأسواق جديدة، لاسيما في مضمون منطقة الإتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، تفتح المجال بشكل متزايد لفرص واعدة.

4 - **الفقر الريفي.** يؤثر الفقر على 72 إلى 88% من سكان الريف، غالبيتهم ممن يكسبون عيشهم من الزراعة وتربية الحيوانات. ويكرس فقراء الريف مساحات أكبر لإنتاج الغذاء من المساحات المخصصة للمحاصيل النقدية، ويعود ذلك جزئياً إلى أنهم يملكون مساحات صغيرة من الأراضي ويولون الأولوية للاحتياجات الأسرية؛ وأيضاً إلى عدم توفر السيولة النقدية لديهم لشراء البذور والأسمدة والمعدات ولا يتوفر لديهم وصول كافٍ لخدمات الإئتمان والدعم. هذا الوضع الذي يتظاهر مع انخفاض معدلات هطول الأمطار وعدم انتظامها يقلص من محاصيل المزارعين ويؤثر سلباً على دخلهم واستهلاكهم الشخصي. وغالبا ما تكون المرأة، التي تلعب دوراً أساسياً في تعبئة الموارد الإضافية، في مركز استراتيجيات التنوع الأسرية. وعلى الرغم من أن الإنفاق على الغذاء يشكل 70% من الإنفاق الشهري، إلا أن غالبية الأسر لا تستطيع تغطية ثلاث وجبات في اليوم.

5 - توفر وثيقة استراتيجية الحد من الفقر، التي تمت الموافقة عليها في 2002، إطارا للسياسات القطاعية. والأهداف الثلاثة هي: (أ) مضاعفة دخل الفرد بحلول 2015 من خلال نمو قوي ومتوازن بتوزيع أفضل؛ (ب) وصول الجميع إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية من خلال تسريع بناء البنية الأساسية؛ (ج) القضاء على جميع أشكال العزل الاجتماعي والترويج للعدالة في العلاقات بين الجنسين.

6 - الدروس المستفادة من خبرة الصندوق في السنغال. ترتبط الدروس الرئيسية التي أظهرتها وثيقة تقييم الحافظة إلى الحاجة إلى ما يلي: (أ) إدماج المشاريع ضمن برنامج متكامل يروج للترباط والتكامل ويوفر الأساس لحوار سياساتي؛ (ب) تعزيز نهج مكافحة الفقر من خلال جعله أكثر شمولية وديناميكية؛ (ج) إعادة تطبيق نهج "التممية المحلية" من خلال إشراك منظمات الفلاحين الممكنة والشراكات المحلية؛ (د) تحسين وصول فقراء الريف إلى الخدمات المالية؛ (هـ) تقوية الأدوات لتنفيذ البرنامج استراتيجيا من خلال إيجاد آلية استشارية فعالة ومراقبة وتقييم أفضل.

7 - الإطار الإستراتيجي للصندوق. تتطلع وثيقة الفرص الإستراتيجية القطرية هذه إلى تأسيس وتعزيز برنامج الصندوق في السنغال، وهو البرنامج الذي يعمل من أجل جمع مجموعة كبيرة من النشاطات المختلفة بشكل متنسق. ويهدف البرنامج إلى مساعدة الحكومة والشركاء المحليين على تنفيذ سياسات السنغال للتنمية الزراعية والريفية بأهداف مشتركة وتحت نهج استراتيجي مشترك مصمم من أجل ترويج تنمية المبادرات المحلية وتوفير القاعدة للتفكير والتعلم والحوار السياساتي. ويجب أن يشجع البرنامج على التناغم بين النهج وتنمية التكامل بين المشاريع وبالتالي تعزيز أثرها. وسيعزز البرنامج النشاطات في المناطق التي تغطيها المشاريع الجارية وتنمية التكامل فيما بين مشاريع الصندوق وبين المشاريع الأخرى العاملة في نفس المنطقة الجغرافية.

8 - الهدف الرئيسي للإستراتيجية القطرية هو المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية - وبشكل خاص الهدف الأول المتعلق بالحد من الفقر. وهدف البرنامج هو دعم المبادرات المحلية التي سترفع دخل الأسرة وتحسن مستوى المعيشة لفقراء الريف من خلال منظور المساواة في العلاقات بين الجنسين. وفي نهاية عام 2008، من المتوقع أن يساهم البرنامج في تخفيض عدد سكان الريف الذين كانوا يعيشون في الفقر في عام 2000 بنسبة تبلغ 8 في المائة. وبالتالي ستمت المساهمة في تحقيق الهدف الأول بنسبة تبلغ 16% في المناطق الريفية.

9 - الأهداف المحددة للبرنامج هي: (أ) تقوية قدرات فقراء الريف ومنظماتهم وتمكينهم من حمل مسؤوليات جديدة كي يقوموا بدور فعال في عمل جماعي منظم من أجل التنمية المحلية وتشكيل شراكات جديدة مع الأطراف الريفية الأخرى (خدمات مالية وتقنية، العاملين على مستوى القطاع الثانوي، ومشاريع أخرى) على كل من المستويين المحلي والإقليمي؛ (ب) زيادة إنتاجية النشاطات الاقتصادية الريفية من خلال توسيع تنوع المنتجات، وتحسين الوصول إلى التقنيات الملائمة، والترويج للإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وتنمية البنية الأساسية؛ (ج) تحسين الوصول إلى الأسواق والخدمات المالية من خلال تحسين الوصول إلى المعرفة واستيعاب فرص السوق والوصول إلى الخدمات المالية الملائمة.

10 - الفرص من أجل خلق الروابط مع الآخرين وبناء الشراكات الفعالة واضحة وجليّة في السنغال. فالجهات المانحة نشيطة جدا في دعم تنفيذ استراتيجية الحكومة للحد من الفقر والتنمية الموضحة في الوثيقة الاستراتيجية للحد

من الفقر. ويمثل وجود مؤسسات هرمية عريقة وفعالة لصغار المزارعين تتمتع بالقدرة على التأثير خارج حدود السنغال والتي كان للصندوق علاقة طويلة معها - رغم تقلبها - فرصة نادرة للصندوق.

11 - **مجالات حوار السياسات.** سيتم وضع مجموعة من العمليات من أجل تقريب الصندوق من شركائه ومن أجل تسهيل حوار السياسات. وتتضمن هذه العمليات: (أ) تأسيس آلية رسمية للتعاون بين الصندوق وشركائه السنغاليين مع وجود قوي لمنظمات المزارعين؛ (ب) مشاركة الصندوق في مجموعة المانحين المعنية بالتنمية الريفية والأمن الغذائي؛ (ج) توظيف مدير دعم ميداني للصندوق في السنغال ضمن إطار البرنامج التجريبي للحضور الميداني للصندوق؛ (د) مركز التجمع الإقليمي المتعدد المانحين من أجل حوار السياسات المعني بالتنمية الريفية التي تدعم الفقراء ومقره داكار. وبالإضافة إلى دعم الحكومة في تنفيذها للإطار القانوني الجديد لتنمية الزراعة والغابات والمراعي سبيني الصندوق على خبرته ويستغل وجوده على مستوى القرية بالإضافة إلى وجوده في البرنامج الوطني اللامركزي الأشمل للدخول في حوار السياسات في مجالات اللامركزية والخدمات المستندة على الطلب للمزارعين الفقراء. وسيحاول الصندوق أيضاً أن يساهم في تجريب التوجهات المبتكرة المنهجية من أجل ضمان إدماج السكان الأشد فقراً ومن أجل الرصد والتقييم.

12 - **إجراءات تحسين إدارة الحافظة.** سيستدعي تنفيذ توجهات البرنامج وتعزيز أثره بعض التعديلات على إدارة الحافظة: (أ) تصميم أكثر مرونة للمشاريع؛ (ب) إدماج منتظم للتمييز بين الجنسين؛ (ج) استراتيجيات خروج واضحة من أجل وحدات إدارة المشاريع؛ (د) مشاركة منظمات المزارعين والمسؤولين المنتخبين على المستوى المحلي في الإشراف على التنفيذ؛ (هـ) تقوية وجود الصندوق في السنغال؛ (و) زيادة تقوية آليات دعم التنفيذ بما في ذلك الرصد.

13 - **خدمة الديون.** خصص الصندوق في عام 2000 مساهمة من أجل خدمة الديون في السنغال تحت مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بلغت 2.4 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة، والتي ستتوفر عند تاريخ الإنجاز المتوقع أن يكون في النصف الأول من 2004.

14 - **إطار الإقراض المؤقت وبرنامج العمل الجاري.** بالنظر إلى الأداء الإجمالي للسنغال خلال العقد الماضي مقارنة بدول أخرى في المنطقة وتماشياً مع توصيات تقييم الحافظة القطرية، من المقترح أن يحافظ الصندوق على التزاماته في المستويات المسجلة خلال السنوات العشر الماضية، أي **مظروف إقراض** قيمته 20-30 مليون دولار أمريكي لفترة الخمس سنوات التي تغطيها وثيقة الفرص الإستراتيجية القطرية هذه. وستنفذ مجموعة من الأعمال التكميلية الممولة من المنح وسيستفيد هذا البرنامج من عدد من مبادرات الصندوق الإقليمية والعالمية. وفي إطار نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء والذي تمت الموافقة عليه الآن سيتم صقل المبلغ المخصص المشار إليه أعلاه. وبالإضافة إلى هذا سنتم مراجعة وثيقة الفرص الإستراتيجية القطرية في بداية السنة الثالثة من أجل تحديد الإنجازات والمعوقات المتعلقة بتنفيذ الإستراتيجية المقترحة. وفي هذه المناسبة، سيتم تقييم التقدم المنجز في إعداد إطار السياسات للقطاع الزراعي وأساليب تنفيذها فضلاً عن أنه سيتم فحص الدور والمكان الممنوح لمنظمات المزارعين عن كثب. ووفقاً لاستنتاجات هذه المراجعة، سيتم تعديل الاستراتيجية ومدى وحجم البرنامج.



15 - تتضمن حافظة الصندوق الحالية ستة مشاريع استثمارية تمويلها القروض. وينوي الصندوق المساهمة في تمويل مشروعات إضافية: (أ) مرحلة ثانية من مشروع المشاريع الريفية الصغيرة (ب) مشروع من أجل تعزيز وتممية القطاعات الثانوية المحلية القائمة على السلع. وسيتم تنفيذ مجموعة من النشاطات التكميلية الممولة من خلال المنح وسيستفيد البرنامج من عدد من مبادرات الصندوق الإقليمية.

جمهورية السنغال

وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية

أولا - مقدمة

1 - تعتبر وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية خارطة طريق مشتركة للصندوق ولشركائه السنغاليين من أجل تنفيذ برنامج التعاون بين الصندوق والسنغال الهادف إلى الحد من الفقر الريفي. وتمثل هذه الوثيقة نتاج التعاون ما بين ممثلي مؤسسات المزارعين والمرأة والقطاع الخاص والجهات الحكومية المحلية والحكومة المركزية وموظفي المشاريع الحالية والصندوق. بدأت عملية إعداد الوثيقة بتقييم للحافظة القطرية قام بها مكتب التقييم في الصندوق في 2002-2003. وتمت مناقشة استنتاجات وتوصيات تقييم الحافظة القطرية بما في ذلك بعض المبادئ التوجيهية من أجل إعداد استراتيجية جديدة من قبل مجموعة كبيرة من الأطراف المعنية في حلقة عمل في سالي في يوليو/تموز 2003. وقد تم إحداث لجنة توجيهية مكونة من العديد من الممثلين عن الحكومة المركزية والوزارات المعنية ومدراء المشاريع الجارية وممثلي المجموعات الزراعية الريفية ومنظمات المزارعين والمرأة. وعملت هذه اللجنة بشكل وثيق مع فريق عمل الصندوق على تطوير الوثيقة. وأجرت مقابلات مع مجموعة كبيرة من الأطراف المعنية في داكار والمناطق الريفية وتم إعداد المسودة الأولى من الوثيقة وتمت مراجعتها من قبل فريق متخصص ضمن وزارة الزراعة وتقديمها إلى اللجنة. وبعد عدد من التبادلات بين الصندوق واللجنة قدمت المسودة في حلقة عمل حضرها جميع الشركاء وذلك في داكار في 19 ديسمبر/كانون الأول 2003، حيث تمت مناقشتها وتعديلها والتحقق منها.

ثانيا - الظروف الاقتصادية والقطاعية والفقر الريفي

ألف - الخلفية الاقتصادية للقطر

2 - تقع السنغال على شاطئ المحيط الأطلسي في غربي أفريقيا، وتغطي مساحة تبلغ 196 722 كم². ومناخ السنغال جاف مع متوسط درجات حرارة مرتفع وأمطار قليلة وغير منتظمة. تنقسم السنغال إلى ستة أقاليم زراعية - بيئية. ففي الشمال يوجد وادي نهر السنغال حيث تسود محاصيل انحسار الفيضانات وبشكل رئيسي الأرز والخضراوات، بالإضافة إلى الغابات والمراعي حيث تتم ممارسة مركزة لتربية الحيوانات ونباتات الحدائق المنزلية التسويقية. وتوجد 40% من الأراضي المزروعة في الإقليم الأوسط حيث تتم تقليديا زراعة الفستق - المحصول النقدي الأهم. وتتخصص المناطق الساحلية في ناياس بنباتات الحدائق المنزلية التسويقية وزراعة الأشجار وصيد الأسماك؛ ويتخصص الجنوب الشرقي للإقليم بالمحاصيل والغابات وتربية الحيوانات. وأخيرا إقليم كاسامانس في الجنوب الذي يتمتع بإمكانيات زراعية والذي من المتوقع أن يتم تطويره بشكل كبير بفضل الفرص الجديدة التي أتاحتها حلول السلام. يتزايد عدد سكان السنغال البالغ 10.1 مليون نسمة بنسبة 2.7 سنويا وقد تضاعف ثلاث مرات بين عام 1960 وعام 2000 ولكن عدد

سكان المدن يتزايد بشكل أسرع بكثير (4% سنوياً). تعكس نسبة التحضر الكبيرة (47%) الهجرة الريفية الكبيرة وجاذبية داكار العاصمة حيث يسكن 20% من السكان حالياً. ونصف عدد السكان دون سن الخامسة عشرة.¹

3 - في اقتصاد تمثل فيه الزراعة دوراً مركزياً، يعتبر القطاع الخدمي (60% من الناتج المحلي الإجمالي) المساهم الرئيسي في الثروة ويعكس دور السنغال الاقتصادي والتجاري في شبه الإقليم ودور الحكومة القوي والمستمر في الاقتصاد الوطني على الرغم من الإصلاحات التحريرية. لكن الزراعة تبقى المصدر الرئيسي للدخل للغالبية العظمى من السكان: فبالرغم من كونها تساهم فقط بـ 20% من الناتج المحلي الإجمالي إلا أنها توظف حوالي 75% من السكان النشطين. ويساهم القطاع الثانوي بـ 20% من الناتج المحلي الإجمالي وهو قطاع متنوع إجمالاً، حيث تلعب الصناعة الزراعية والتقيب أدواراً هامة في هذا القطاع.² ومع ذلك يبقى التنوع في الاقتصاد غير كافٍ. وحيث إن سيولة الطلب المحلي ما تزال ضعيفة، فإن الاقتصاد ما زال يعتمد وبشكل كبير على تصدير مجموعة ضيقة من المنتجات التي يتناقص الطلب العالمي عليها.

4 - أداء اقتصادي قوي. كان النمو الاقتصادي الإجمالي حتى منتصف التسعينات بطيئاً. ولكن ومنذ عام 1994، تسبب تخفيض قيمة الفرنك بنسبة 50% وارتفاع تدفق المساعدات والإدارة الدقيقة للاقتصاد برفع متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 5.5% بالقيمة الحقيقية. وتم تحقيق تقدم كبير في مجال الإدارة المالية: فقد كان الفائض الرئيسي للميزانية يعادل نسبة 1.9% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2002، مقارنة بعجز يبلغ -0.8% في السنة السابقة (بشكل أساسي بسبب الاستثمار في إعادة هيكلة قطاع الفستق والكهرباء). وتحسن العجز الإجمالي في الميزانية (صافٍ من المنح) بشكل ملحوظ، من 3.9% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2001 إلى 3.1% في عام 2002. كما انخفض الإنفاق في عام 2002 بنسبة 5.4% مقارنة بعام 2001؛ وانخفض الإنفاق الجاري بنسبة 8% (يكمن سر هذه المفارقة في غياب الإنفاق عن قطاعي الفستق والكهرباء)؛ وارتفع الإنفاق الاستثماري بشكل حاد بسبب ازدياد كبير في توزيع مخصصات المشاريع. وفي عام 2002 كانت إيرادات الضرائب أعلى بنسبة 10.3% مما كانت عليه في عام 2001، وارتفع العبء المالي من 17.1% في 2001 إلى 17.9% في 2002. كما كان إجمالي الديون الخارجية في عام 2002 يوازي نسبة 72.6% من الناتج المحلي الإجمالي. ومن المتوقع أن تتخفض هذه النسبة بشكل كبير ابتداءً من الربع الأول من عام 2004 (تاريخ الإنجاز التقديري) وذلك بسبب المساعدة المتاحة بموجب مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ولقد استقرت نسبة التضخم عند 2.3% في عام 2002، مع الأخذ بعين الاعتبار استكمال إدخال نسبة موحدة لضريبة القيمة المضافة (18%) في سبتمبر/أيلول 2001.³ وتستمر الحكومة في تخفيض ديونها المصرفية وتناشد بشكل متزايد الأسواق المالية شبه الإقليمية لاستبدال تمويل العرض النقدي بالمصرف المركزي. وتتخلص أولويات الحكومة الإصلاحية في تبسيط وتقوية نظام الضرائب والاستمرار في الدفع نحو الخصخصة والترويج للقطاع الخاص. وسيبقى التحدي الرئيسي في كيفية ربط النمو المتزايد بتوزيع أفضل للفوائد وبالتالي الترويج للحد من الفقر بشكل مستدام.

¹ مصدر المعلومات: وزارة الاقتصاد والمالية، 2003 وتقديرات الأمم المتحدة 2003.

² مصدر المعلومات: وحدة المعلومات الاقتصادية، للمحة القطرية، 2003.

³ مصدر المعلومات: وحدة المعلومات الاقتصادية، للمحة القطرية، 2003.

5 - **مؤشر تنمية بشرية منخفض.** وعلى الرغم من الأداء الاقتصادي الجيد، فإن مستويات المعيشة لم تتحسن وذلك بسبب القدرة المحدودة للاقتصاد على إيجاد التوظيف المنتظم وأيضاً بسبب الإنفاق الاجتماعي الضعيف. وبلغ مؤشر التنمية البشرية للسنغال لعام 2002 فقط 0.4316 حيث قدرت نسبة الناتج المحلي الإجمالي للفرد بحدود 600 دولار في 2001، ويبلغ متوسط العمر عند الولادة 54 سنة ونسبة المتعلمين من الكبار بالكاد تصل إلى 40%. كان مؤشر التنمية البشرية للسنغال عام 2002 ما يعادل 0.4316 مما يجعل السنغال في الترتيب 154 بين 175 دولة. وبالتأكيد، ازداد الفقر سوءاً حيث تقدر الأسر التي تعيش دون خط الفقر بـ 54% (أقل من 2 400 حريرة للبالغ في اليوم). أما مؤشر التنمية المعني بالتمايز بين الجنسين فقد كان 0.420 ويضع السنغال في المرتبة 128.⁴

6 - **تحولات تقدمية في العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني.** وفي السنوات القليلة الماضية، شهدت عملية تقوية الديمقراطية في السنغال تحسناً تدريجياً على مستوى مشاركة المواطن في عملية اتخاذ القرار، ولاسيما على المستوى المحلي. وفي عام 1996 تم تفويض الحكومات المحلية بمسؤوليات جديدة تتعلق بإدارة الموارد الطبيعية وإدارة وتخطيط استخدام الأراضي. ولكن تنفيذ اللامركزية يواجه عرقلة بسبب عدم توفر الموارد على مستوى الحكومات المحلية وضعف قدرات الممثلين المنتخبين فيما يتعلق بإعداد وإرشاد السياسات الوطنية. ومن ناحية أخرى، تطورت منظمات المجتمع المحلي بشكل قوي خلال العقد الماضي عاكسة تصميم السكان على معالجة بعض مشاكلهم بأنفسهم والاعتراف بهم كشركاء حقيقيين من قبل كل من الخدمات الحكومية والجهات المانحة. إن ديناميكية العمل التعاوني الذي يظهر في المناطق الريفية في السنغال كرد فعل لعدم تفاعل الحكومة الكافي يعتبر الأقوى من نوعه في غرب إفريقيا.

باء - القطاع الزراعي

7 - **تسيطر المزارع الأسرية على الزراعة في السنغال وهي توظف ما يناهز 60% من عدد السكان وتمثل 95% من جميع النشاطات الزراعية.** معظم المزارع متعددة الأغراض لأن التنوع يخفف الأخطار الكامنة في الإنتاج. وأهم المحاصيل هي الفستق والحبوب (السرغم، الشعير، الأرز، والذرة) والكاسافا، ومحاصيل الموسم الجاف. ويمارس معظم المزارعين أيضاً تربية الحيوانات من أجل تخفيف المخاطر التي تواجهها الأسرة.

8 - **قطاع محفوف بالمصاعب.** على الرغم من أن الحكومة قد أولت أهمية كبيرة للزراعة، فإن نسبة كبيرة من السكان لا تزال تفتقد الوصول إلى الكمية الملائمة من الغذاء وبشكل خاص في المناطق الريفية. منذ تزايد عدد السكان بشكل منتظم والإنتاج لم يتنام مع الطلب المتزايد على المنتجات الزراعية؛ تستورد السنغال 60% من الاحتياجات الوطنية من الحبوب من أجل تقليص الفجوة. تتناقص بشكل منتظم كميات اللحوم المتوفرة من النشاطات المتعلقة بتربية الحيوانات، التي تعتبر مصدر دخل ما يقارب 350 ألف أسرة من بين الأكثر عرضة للخطر في المناطق الريفية (11 كغ/سنة/فرد في عام 1997 مقارنة بـ 20 كغ/سنة/فرد في عام 1960). وأداء المحاصيل النقدية متواضع أيضاً. من ناحية أخرى، أضحت زراعة الفاكهة والخضار مجالاً متزايد الأهمية للتنوع بالنسبة للمزارع الصغيرة مع كونها موجهة بشكل أكبر نحو الأسواق المحلية. وعلى كل حال بلغت نسبة النمو في الدخل الحقيقي الناتج عن الزراعة 1.7% بين عام 1967 وعام 1998، بينما تضاعف عدد السكان تقريباً.

⁴ مصدر المعلومات: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2001 و 2002.

9 - **المعوقات:** يمر القطاع الزراعي بأزمة متعمقة تؤثر كثيرا على مستويات المعيشة الريفية. وتواجه المزارع الأسرية الصغيرة جملة متنوعة من القيود الطبيعية والهيكلية:

- تسبب **الانخفاض المتزايد في هطول الأمطار وعدم انتظامها في تقليص الغلات.** وتستهلك الأسر في المزارع حصة أكبر من المحصول، كذلك فإن انخفاض قدرتها الشرائية تقلص السوق أمام الشركات الريفية الصغيرة. وبما أن أنماط هطول الأمطار غير منتظمة للغاية، يتبنى المزارعون أنظمة محصولية لا تتطلب إلا أدنى قدر من الاستثمار ولكنها تعطي غلات متدنية أيضا.
- **تدهور الموارد الطبيعية.** يتسبب ارتفاع النمو السكاني في الإفراط في استغلال الأراضي والتخلي عن إراحة التربة وتدهور خصوبتها. وتتم زراعة الأراضي الهامشية مما يتسبب بانكماش الأراضي الرعوية.
- **ضعف خدمات الدعم.** إن عدم التفاعل الحكومي وإعادة الهيكلة المتسارعة للقطاع الزراعي قد قلل من توفر المشورة التقنية ومدخلاتها. وقد تسبب ازدياد صعوبة الوصول إلى المدخلات بنقص حاد في استخدام الأسمدة والبذور المحسنة وعودة إلى الأساليب التقليدية التي تتسبب بتدهور نوعية التربة.
- **ضعف الاستثمارات الخاصة.** تسبب الدخل المتدني بالإضافة إلى ضعف نظم إيصال القروض في المناطق الريفية في الحد من قدرة المزارعين على الاستثمار وبالتالي تكثيف النشاطات المحصولية. ويعتبر إلغاء ديون المزارعين الذي يتم بين الحين والآخر عائقاً رئيسياً أمام تطوير نظام مستدام وغير مركزي للتمويل.
- **انخفاض الإنتاجية والقدرة التنافسية للزراعة المحلية:** عرضت عملية التحرير الاقتصادي المنتجين المحليين الصغار للمنافسة العالمية كذلك فظروف السوق ليست في صالح محاصيل التصدير التقليدية (الفسنق والقطن). وفي إطار الإتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا أدى التنقل غير المحدود للمنتجات المحلية وتبني تعرفه جمركية موحدة في عام 2000 إلى تخفيض القدرة التنافسية للمنتجات المحلية مقارنة بالمستوردات الرخيصة من الأرز والبطاطا والبصل. ومحليا لا بد للمزارعين أيضا أن يواجهوا قطاعات ضعيفة التنظيم للسلع والأسواق مع حالة عامة من عدم الوصول إلى المعلومات.

10 - بشكل عام، وعلى الرغم من أنهم يضمن معظم الإنفاق اليومي للأسرة، إلا أن النساء لا يتمتعن إلا بقدرة قليلة على الوصول إلى الإئتمان والأرض والسكن وخدمات الإرشاد وعناصر الإنتاج. وبالإضافة إلى نشاطات النساء الإنتاجية (بما في ذلك المحاصيل وتربية المجترات الصغيرة)، يتزايد عبء العمل عليهن بسبب المسؤوليات المنزلية التي تعتمد على تقنيات قديمة تستهلك الكثير من الوقت.

11 - **أزمة الفستق.** تتم زراعة الفستق في حوالي 75% من المزارع الأسرية وهو يمثل المصدر الرئيسي للدخل النقدي لسكان الريف. ويواجه القطاع الفرعي هذا أزمة شديدة منذ حوالي 15 عاما بسبب اجتماع عدة عوامل: أمطار غير منتظمة، واستخدام منخفض للمدخلات، وانخفاض الأسعار العالمية والطلب، وتقلص أسعار المنتجين. وازدادت حدة هذه المشاكل بسبب انسحاب الحكومة المفاجيء من جزء من هذا القطاع. وحيث إنه ستنتم خصخصة الوكالة الحكومية للتسويق، لا بد للمنتجين من تنظيم أنفسهم من أجل تحمل هذه المسؤولية. ويدعم الصندوق بشكل فعال هذه العملية من خلال البرنامج التكميلي الرائد لدعم منتجي الفستق، الممول بمنحة من دائرة التنمية الدولية والذي يتم تنفيذه بالتعاون الوثيق مع مشروعين جاريين ممولين جزئيا من قبل الصندوق: مشروع تنظيم وإدارة القرية - المرحلة الثانية

ومشروع الزراعة الغابائية لمكافحة التصحر - المرحلة الثانية. وبينما تحد منافسة الزيوت النباتية الرخيصة من احتمالات حدوث تحسن في الأسواق العالمية، إلا أن النظرة المستقبلية هي أفضل فيما يتعلق بالفسق المستهلك كوجبات سريعة والذي قد يجلب دخلاً جيداً للمزارعين.

12 - **الأصول.** اعتماداً على التنوع التقليدي للإنتاج الزراعي، تجرى بعض المحاولات لتطوير منتجات ملائمة للمناطق الزراعية البيئية المختلفة التي تم تحديد أسواق لها (مثل: الفواكه والخضار، السمسم، والأنواع المحسنة من الشعير والسرغم والكاسافا). وتنشأ أسواق جديدة محلياً وعلى المستوى شبه الإقليمي ضمن منطقة التجارة الحرة للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، وذلك أيضاً بسبب تناغم السياسات الزراعية الوطنية ضمن السياسة الزراعية للاتحاد. وقد أدرك المزارعون أيضاً الحاجة إلى الدفاع عن مصالحهم وأصبحوا يشكلون منظمات لضمان وصولهم إلى المدخلات، والإئتمان الملائم، وتسهيل التسويق، الخ. وعلى الرغم من أن هذه المنظمات ما زالت في مرحلة الطفولة إلا أنها ديناميكية للغاية وقد فرضت نفسها كشركاء في التنمية المحلية. وبفضل المنظمات الهرمية القوية يزداد إدراك الوكالات الحكومية والمانحين لكون المزارعين أطرافاً معنية في التنمية. ومن المتوقع أن تقوم اللامركزية القوية وتوسيع المسؤوليات الموكلة للحكومة المحلية بترويج المشاركة الحقيقية لمنظمات المزارعين في التنمية المحلية.

13 - **التحرير الاقتصادي وتمكين الجهات الفاعلة الريفية.** نادى برنامج الإصلاح الهيكلي للقطاع الزراعي (1995) بإعطاء دور محدود للدولة وتحرير الأسعار بالإضافة إلى خصخصة الإنتاج، وتمويل وتسويق المخرجات الزراعية. وفي عام 1999، وضعت رسالة الحكومة حول السياسة اللامركزية للتنمية الريفية استراتيجية لغاية عام 2015: ترويج التكافل بين جميع الجهات المعنية في الريف والتنمية المحلية من خلال الإصلاحات المؤسسية المتعلقة باللامركزية؛ بناء قدرات سكان الريف؛ وتمويل نشاطات التنمية اللامركزية. وعلى الرغم من عدم وجود وثيقة حديثة توضح سياسة التنمية الزراعية والحرورية، إلا أن هناك إطار قانون معروض على البرلمان الآن يرى الحاجة إلى تحسين الدخل الريفي ومستويات المعيشة (من خلال ترويج أساليب زراعية أكثر تركيزاً وتنوعاً واستدامة)؛ وتطوير الأعمال الزراعية ذات القدرة التنافسية؛ ودعم تنمية النشاطات الاقتصادية الريفية غير الزراعية. ويحتوي القانون على مواد تمنح الحقوق المتساوية للرجل والمرأة بما في ذلك تسهيل حقوق المرأة في الحصول على الأرض والإئتمان. وتعطى الأولوية أيضاً لتشجيع الشبان على العمل بالوظائف الزراعية. وأخيراً، يجب أن يوفر البرنامج الوطني للتنمية الزراعية والبرنامج الوطني لتنمية الإنتاج الحيواني اللذين هما قيد الإعداد الآن الإطار للمشاورات والتنسيق لتنفيذ إطار القانون المستقبلي حول تنمية الزراعة والإنتاج الحيواني. بالإضافة إلى ذلك، توفر خطة الحد من الفقر من خلال الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والبيئة التوجه العام للفترة 2003-2005 كما صورته وثيقة استراتيجية الحد من الفقر. وفيما يتعلق بإدارة الموارد الطبيعية، تدعو الخطة إلى تقوية القدرات الإدارية وإشراك الجهات المحلية؛ وتنمية الغابات والموارد الزراعية الحرورية؛ والحد من التصحر من خلال إعادة الزرع والحماية وإدارة الغابات والمستجمعات المائية.

14 - **خدمات داعمة قيد إعادة الهيكلة.** وتعد هيكلة وزارة الزراعة وتنمية الموارد المائية من أجل تعزيز التركيز على رسالتها المعنية بالخدمة العامة: توجيه الخدمات القطاعية والنشاطات؛ ورصد وتنسيق نشاطات التنمية الزراعية وتشريعاتها والتحكم بها. وستقدم تسعة أقسام على مستوى القطر الإرشاد حول السياسات الزراعية لأقسام التنمية الريفية على مستوى الأقاليم التي تعتبر المسؤولة عن ترجمتها إلى برامج إقليمية وعن تقديم المشورة إلى الحكومات المحلية

حول الأمور المتعلقة بالتنمية الزراعية. وتم إنشاء الوكالة الوطنية للزراعة والمشورة الريفية في عام 2001 - وهي وكالة تتجاوز صلاحياتها الحدود الإدارية - من أجل إيجاد شبكة دعم وطنية للمشورة تستجيب لطلب سكان الريف في الخدمات. أخيراً، هناك خطط من أجل مواعاة المؤسسات البحثية كي تتمكن من تقديم الابتكارات التقنية التي تنسم بانخفاض التكاليف وملاءمتها لحاجات المنتجين. تحظى وزارة الإنتاج الحيواني التي أنشئت حديثاً بتمثيل جيد على المستوى الإقليمي وعلى مستوى المديرية والقرى. ويتم تصور التعزيز المؤسسي على المستوى الوطني حيث توجد دائرة واحدة فقط.

جيم - الفقر الريفي

15 - أكثر من نصف السكان فقراء. تقدر نسبة الأسر السنغالية التي كانت تعيش تحت خط الفقر في عام 1994 بـ 58 بالمائة. ورغم أن هذه النسبة قد انخفضت قليلاً بحلول عام 2001 (54%)، وذلك بسبب ارتفاع دخل الفرد، فإن الشعور السائد لدى الأسر هو أن الفقر قد ازداد: إذ تبلغ نسبة الأسر التي ترى نفسها بأنها فقيرة 65% بينما تعتبر 64% من الأسر نفسها اليوم أفقر عما كانت عليه منذ خمس سنوات.

16 - معظم الفقراء يعيشون في مناطق ريفية. حيث يؤثر الفقر على 72 إلى 88% من سكان الريف. وتقع أكثر المناطق تآثراً في الوسط والجنوب والشمال الشرقي، حيث الإنتاج بشكل رئيسي زراعي وغير متنوع. ويعود ارتفاع انتشار الفقر الريفي إلى تأثير الزراعة بمخاطر الصدمات الخارجية (عدم انتظام هطول الأمطار وتدهور شروط التجارة)، وإلى عدم المساواة في تخصيص الاستثمارات العامة أيضاً.

17 - الفقر الريفي. وعلى الرغم من أن 70% من الدخل الشهري ينفق على الغذاء في المناطق الريفية، فإن غالبية الأسر غير قادرة على تأمين ثلاث وجبات يومية. والوصول إلى الرعاية الصحية محدود لاسيما أن 75% من العاملين في الصحة يتركزون في مدينتين رئيسيتين هما دكار ونييس. ولحسن الحظ، ما زالت حالات الإيدز قليلة حيث يصل عدد المصابين المسجلين 80 000 مصاباً فقط. ويعود هذا بشكل كبير إلى ردة الفعل المبكرة والفعالة والتزام الحكومة، التي صممت برنامجاً وطنياً للمعلومات والوقاية، بدعم من برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وغيرها من الجهات المانحة. إن الوصول إلى التعليم محدود في المناطق الريفية حيث يبلغ معدل التعلم الكلي 24% بالمقارنة مع 57% في المناطق الحضرية. وعلى الرغم من أن 70% من جميع الأسر لها وصول إلى مياه الشرب الآمنة، إلا أن هناك فوارق بين الأقاليم. وأخيراً يتوفر للأسر الريفية وصول أدنى إلى تحويلات المهاجرين وهي تواجه صعوبة أكبر في الحصول على الإئتمان والوصول إلى المدخلات والخدمات الداعمة.

دال - صعوبات وفرص الحد من الفقر الريفي

18 - تبدو النساء أكثر قدرة على التأقلم. المرأة، لاسيما تلك التي لا تتأثر أسرة، وصول محدود إلى عناصر الإنتاج والمعلومات والتعليم. ولا تستطيع إلا 29% من النساء فوق سن الخامسة عشرة الكتابة والقراءة بالمقارنة بنسبة 51% للرجال. وللمرأة وصول محدود لعملية اتخاذ القرار. ولكن الغالب أن يعتبر الرجال الذين يتأرون أسراً أنفسهم من الفقراء (67%) أكثر من النساء (59%). هذا لا يعني أن المرأة أقل فقراً من الرجل؛ ولكن عندما تتوفر الفرصة

للمرأة لتعبئة الموارد، فإنها تقوم بذلك بفعالية أكبر من الرجل وتستخدمها بكفاءة أكبر لتغطية الاحتياجات الرئيسية للأسرة.

19 - أهمية المحاصيل الغذائية. غالبية الفقراء في الريف من المزارعين أو مالكي الحيوانات. وهم يخصصون أراض أكثر لزراعة المحاصيل الغذائية من المحاصيل النقدية، أولاً لأنهم يملكون القليل من الأراضي ويولون أولوية أكبر لتوفير الطعام لأسرهم، وأيضاً لأنهم لا يملكون الموارد الضرورية لشراء البذور المحسنة والأسمدة والمعدات. ويعاني المزارعون الفقراء من صعوبات أكبر في الوصول ليس فقط إلى المدخلات وإنما أيضاً إلى الائتمان وخدمات الدعم. ويقود هذا الوضع المترافق مع هطول أمطار منخفض وغير منظم إلى تدهور التربة وتآكل الإنتاج بالتالي إلى دخل منخفض واستهلاك منزلي مرتفع.

20 - النشاطات التكميلية غير الزراعية. يمكن أن يضمن التنوع إما إمدادات إضافية من الغذاء أو دخل نقدي لتغطية النفقات اليومية. وتلجأ أفقر الأسر إلى جمع منتجات الغابات، ونباتات الحدائق المنزلية التسويقية، والتجارة الصغيرة، وتسمين الماشية، الخ. وتلعب المرأة دوراً أساسياً في توليد السيولة النقدية وغالباً ما تكون في قلب استراتيجيات بقاء الأسرة. ولكن، تحتاج غالبية النشاطات غير الزراعية ولاسيما الأعمال اليدوية إلى الموارد المالية التي لا يمتلكها الفقراء بالنظر إلى وصولهم الضعيف إلى الائتمان. والبدل عن ذلك هو بيع موردهم الأساسي، أي عمالتهم، كعمال موسمين أو العمل في المنازل في المدن. وتعتبر الهجرة من الريف ظاهرة للشبان بشكل أساسي الذين يغادرون في جماعات إلى المدن أو حتى إلى الخارج حيث يستمرون بدعم الأسرة من هناك. وقد تطورت الشبكات التضامنية بقوة خلال العقد الماضي، وتوفر الأعداد المتزايدة من مجموعات المصالح الاقتصادية والمجموعات النسائية استجابة أكثر استدامة لعدم الاستقرار.

21 - بيئة اقتصادية واجتماعية ضعيفة. يعيق النمو الزراعي انخفاض الإنتاجية، والقيود على التصدير، وعدم توفر البدائل لمحصول الفستق، والتذبذب في أسعار السلع. ويواجه كل من المزارعين والحرفيين بيئة اقتصادية ضعيفة: عدم الوصول إلى الائتمان، ضعف الخدمات الاستشارية، عدم ملائمة البنية التحتية الداعمة، صعوبات في توريد المواد الأولية والمدخلات، وضيق الأسواق وانخفاض القوة الشرائية. أما في البيئة الاجتماعية، فتعاني المناطق الريفية من انعدام المساواة في توزيع الاستثمارات.

هاء - الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر الريفي

22 - توضح وثيقة استراتيجية الحد من الفقر الموافق عليها في ديسمبر/كانون الأول 2002 سياسة الحكومة الخاصة بالحد من تخفيض الفقر وتوفير إطار لصياغة سياسات القطاع. وأهدافها الأساسية هي: (أ) مضاعفة دخل الفرد بحلول 2015 من خلال نمو قوي ومتوازن وموزع بشكل أفضل؛ (ب) ضمان وصول الجميع إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية من خلال تسريع إنشاء البنى الأساسية؛ (ج) القضاء على جميع أشكال العزلة وإقامة عدالة في العلاقات بين الجنسين.

23 - تم تعريف أربعة توجهات استراتيجية: (أ) خلق الثروة: بما أن غالبية الفقراء يجنون دخلهم من الزراعة تركز التدخلات ذات الأولوية على التنمية الزراعية وتنمية الإنتاج الحيواني مع التوظيف الريفي غير الزراعي. وتركز

الإجراءات التكميلية على خلق بيئة اقتصادية كلية ممكنة، والترويج للاستثمارات والصادرات، وتحسين الوصول إلى الإئتمان؛ (ب) **بناء القدرات والترويج للخدمات الأساسية**: تركّز النشاطات ذات الأولوية على تحسين توريد الخدمات الاجتماعية (التعليم، والرعاية الصحية، والمياه الآمنة والصرف الصحي)، المحافظة على الموارد الطبيعية وإدارتها، والترويج للإدارة الرشيدة؛ (ج) **تحسين مستويات المعيشة للمجموعات الأكثر عرضة للخطر**: تركّز الإجراءات الموجهة نحو المجموعات الأكثر عرضة للخطر (الأطفال، النساء، كبار السن، الشباب) على تسهيل وصولهما إلى الخدمات الاجتماعية وزيادة دخلهما من خلال بناء قدرات منظمات المجتمع المحلي من أجل تحديد وإعطاء الأولوية لها وتنفيذ مشاريعهما؛ (د) **التنفيذ والرصد التشاركيان**: تتكون الأدوات لتنفيذ وثيقة استراتيجية الحد من الفقر من برامج قطاعية وخطط عمل إقليمية. ويمكن ضمان الرصد من خلال شراكة جميع الجهات المعنية بالتنمية: الحكومة المركزية والإدارات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. ويمكن ضمان التنسيق من خلال فريق عمل من الوزارات يعمل بالتعاون مع لجنة التسيير الوطنية والعديد من لجان التسيير الإقليمية. ويعمل نظام متعدد المستويات للرصد والتقييم تحت وحدة مراقبة استراتيجية الحد من الفقر ضمن وزارة الاقتصاد والمالية.

ثالثاً - الدروس المستفادة من تجارب الصندوق في القطر

24 - مول الصندوق عشرة مشاريع في السنغال منذ 1979 بقيمة 114 مليون دولار أمريكي. وبعد عقد من الشراكة الذي قيده التغييرات المتكررة في السياسة الزراعية عاد التعاون في عام 1992 بمجموعة من ثلاثة مشاريع تركّز على التنمية على مستوى القرية. ومع الجيل الثاني المكون من ستة مشاريع، بدأت في نهاية التسعينات وما زالت جارية حالياً، وصلت التغطية الجغرافية إلى أكثر من نصف الأراضي الوطنية وأضافت هدفاً جديداً لدعم النشاطات غير الزراعية. قام مكتب التقييم في الصندوق بإجراء تقييم للبرنامج القطري في الفترة 2002-2003 وتفحص التعاون القائم بين الصندوق والسنغال منذ بدايته. وتم تقديم ومناقشة الاستنتاجات والتوصيات في حلقة عمل للمصادقة على البرنامج القطري في يوليو/تموز 2003 جمعت ممثلين من جميع شركاء الصندوق في السنغال. وكانت الدروس الرئيسية والتوصيات التي ألقى التقييم الضوء عليها ما يلي:

- **صياغة المشاريع ضمن برنامج متكامل**. توجد علاقات بين المشاريع ولكنها ضعيفة لأنها ليست جزءاً من استراتيجية مصممة لاستغلال نقاط التكامل أو انعكاساً لأهداف مشتركة. ومن أجل تعزيز تعاون، يجب أن يتم تعريف تعاون الصندوق في المستقبل كعنصر في برنامج قطري متكامل ضمن إطار سياسة التنمية الريفية الوطنية. ويجب أن تعمل جميع المشاريع على تحقيق الأهداف الإستراتيجية ذاتها بأساليب تجمع بين النشاطات المحلية والتحالفات مع البرامج الوطنية والحوار حول السياسات.
- **تعزيز النهج نحو مكافحة الفقر**. يعتمد النهج الحالي للوصول إلى الفقراء على تحديد شرائح محددة من السكان أو القرى. وتكون النتيجة توزعاً جغرافياً لا يسهل الاستفادة من القوة الكامنة في التعاون بين القرى المجاورة التي تعاني من المشاكل المتشابهة. يجب أن تكون مكافحة الفقر عنصراً واحداً لتوجه أوسع للتنمية المحلية يركز على عوامل الحرمان وبشرك المجتمعات نفسها في معالجة المشكلة.
- **تعزيز نهج التنمية المحلية**. من نقاط القوة في المشاريع الحالية تركيزها المباشر على القرى واستخدام الأساليب التشاركية. ولكنها محدودة في القليل من القطاعات ونادراً ما تخلق كتلة حيوية أو منبراً مؤسسياً له

قوة كافية للتحريض على عوامل التنمية الريفية المستدامة ذاتيا. وفي المستقبل يجب أن تروج المشاريع لتنمية التساوق بين قطاعات التدخل (المراعي الزراعية، المشروعات الصغيرة، الخدمات المالية، البنى الأساسية)، والتفاعل مع المستويات المختلفة من المنظمات (المجتمعات الريفية والأقاليم) وتأسيس تعاون مع جميع العاملين في التنمية محليا.

- **الترويج لتمكين منظمات المزارعين.** تعتمد منظمات المزارعين بشكل كبير على المشاريع والتي تقوم من خلالها بغالبية اتصالاتها مع العالم الخارجي. وبما أن المشاريع مقيدة بالزمن، يجب أن يكون لدى جميع التدخلات استراتيجية خروج وأن تقوم بتقوية قدرات الجهات العاملة التي ستبقى بعد المشروع. ويمكن أن تساعد التنمية المؤسسية لمنظمات المزارعين في وضع هيكلية الطلب على الخدمات وبالتالي تنظيم توريدها بشكل أفضل. ويجب على المشاريع أيضا أن تروج لعلاقات مستقلة ومستدامة بين منظمات المزارعين وأي من الشركاء المحليين ممن قد يكونوا قادرين على تقديم الخدمات المطلوبة على المدى الطويل.
- **توضيح أدوار المنظمات الريفية.** من المهم عند بناء القدرات التنظيمية من تعريف الأدوار والمسؤوليات بوضوح: (أ) المنظمات الإقليمية (المستوطنات الريفية - والمنظمات القروية)، التي تهدف إلى زيادة المنفعة العامة والمصلحة المشتركة؛ (ب) منظمات المصالح الخاصة مثل مجموعات المصالح الاقتصادية، والجمعيات المهنية، والمنظمات الهرمية (على سبيل المثال الآلية المحلية الاستشارية لمنظمات المزارعين) التي تكون أهدافها اقتصادية أو تعتمد على السلع.
- **تحسين الوصول إلى الخدمات المالية اللامركزية.** وظفت المشاريع المختصين لتقديم الإئتمان وإدارته وبالتالي حددت دورها بتقديم الدعم. ولكن لا يمكن بأي شكل ضمان الوصول إلى هذه الخدمات المالية (بسبب ضعف سداد الديون، والخيارات غير الملائمة للمشغلين الماليين، والاعتماد على تمويل المشروع)، ولم تكن الأدوات المالية المستخدمة فعالة. وهناك ضرورة ملحة لدراسة الآليات الأكثر ملائمة لتعزيز وصول فقراء الريف إلى التمويل.
- **إدارة الموارد الطبيعية والإنتاج الزراعي.** تتبنى جميع المشاريع نهجا يستند على المجتمع المحلي من أجل إدارة استخدام الأراضي، ولكن لا يتوفر إلا القليل من المعلومات حول أثر هذا النهج فيما يتعلق بزيادة الإنتاجية الزراعية والحيوانية أو المحافظة على الموارد الطبيعية. ويبدو أن خدمات المشورة الزراعية، والبحوث والتنمية، ودعم الابتكارات كانت غير كافية ولا يوجد توثيق إلا لعدد قليل من النتائج. ولا بد من البحث عن نهج أكثر ملائمة لتعزيز أثر المشاريع على زيادة الإنتاجية واستدامتها.
- **تقوية أدوات الإرشاد الإستراتيجي.** تحقق الآليات الحالية للتقييم الداخلي والتي تركز على القياس الكمي للنتائج في معرفة أثر النشاطات وقليلًا ما تقوم بإشراك جميع الجهات المعنية. وسيسمح نظام رصد وتقييم تشاركيين يتتبع البنية الاقتصادية والمؤسسية المتغيرة للمشاريع بالقيام بدورها في الإرشاد الإستراتيجي ومواءمة تدخلاتها مع احتياجات سكان الريف.

رابعا - الإطار الاستراتيجي للصندوق

ألف - الإطار الاستراتيجي للصندوق والنهج المقترحة

25 - برنامج التعاون بين الصندوق والسنغال. صمم البرنامج بحيث: (أ) يقترح مجموعة مترابطة من المشاريع المتنوعة (مشاريع ممولة بقروض ومنح ومبادرات إقليمية ودولية)؛ (ب) يندرج ضمن إطار التعليمات المرتبطة بالسياسات الرئيسية الزراعية والريفية للسنغال وأولويات الصندوق من أجل الحد من الفقر الريفي؛ (ج) يتابع أهداف مشتركة ضمن سياسة استراتيجية مشتركة؛ (د) يسمح لكل الشركاء بالترويج لتنمية المدخلات المحلية مع ارتكاز التعلم والحوار على السياسات الوطنية. ولا بد للتصميم من أن يتبنى مناغمة الأساليب وتنمية التبادلات وإمكانيات التعاون بين المشاريع، وتوليد أثر أكبر من مجموع ما يولده كل مشروع على حدة. وسينبغي البرنامج على منجزات المشاريع الجارية وعلى الدروس المستفادة خلال ما يقارب 20 عاما من الخبرة. وقد صمم البرنامج ليتوافق مع الإطار الإستراتيجي الذي تم تعريفه من قبل في وثيقة استراتيجية الحد من الفقر أو بشكل محدد فيما يتعلق بتوجهات البرنامج المعنية "بخلق الثروة" و"بناء القدرات والخدمات الأساسية". كما أنه يتوافق مع التوجهات المتوقعة للإطار القانوني المعني بالتنمية الزراعية - الحرجية - الرعوية ومع أسلوب المشاورات والتنسيق المقترحة من أجل البرنامج الوطني للتنمية الزراعية. وأخيرا يتفاعل البرنامج مع أهداف الصندوق المعنية بالحد من الفقر الريفي في غرب ووسط أفريقيا من خلال: (أ) البناء على قدرات فقراء الريف ومؤسساتهم وجعل سياسة التنمية الريفية ومؤسساتها أكثر دعما للفقراء؛ (ب) زيادة إنتاجية الزراعة والموارد الطبيعية وتحسين الوصول إلى التكنولوجيا؛ (ج) رفع الدخل الريفي من خلال تحسين الوصول إلى الثروة والأسواق؛ (د) تخفيض التعرض للأخطار المتعلقة بالمخاطر الأساسية المحدقة بالأسر الريفية.

26 - التغطية الجغرافية والاستهداف. جزءا كبيرا من ثمانية أقاليم من الأحد عشر إقليمياً في السنغال (نيس، فاتيك، ديوريل، لوغا، كاولاك، ماتام، تامباكوندا، كولدا) - ما يقارب نصف مساحة السنغال. وتعتبر المشاريع الأربعة الجارية المستندة على تنمية المناطق المحلية - مشروع إدارة القرى والتنمية، مشروع الزراعة الحرجية من أجل مكافحة التصحر المرحلة الثانية، مشروع إدارة وتنظيم القرى المرحلة الثانية، مشروع التنمية الزراعية في ماتام - جميعها في المراحل الأولى للتنفيذ. وبالتالي سيستمر البرنامج في العمل في هذه المناطق لتعزيز إنجازات المشاريع الجارية وتوسيع الوصول إلى المستهدفين كما تم اقتراحه من قبل في تقييم الحافظة القطرية. كما أنه سيركز على تنمية الروابط الفعالة بين المشاريع المحلية والبرامج الأوسع والمؤسسات والسياسات. وضمن كل من مجالات التدخل، ستحاول المشاريع أن تركز نشاطاتها على المناطق الجغرافية المتجاورة كي تستفيد من تنوع القدرات والأطراف في التعاون من خلال استغلال كل من الأطراف المعنية على المستوى المحلي. وسيتم جعل الأسلوب الحالي للاستهداف أكثر شمولية وأكثر ديناميكية. وستسند مسؤولية الحد من الفقر إلى الجهات المحلية، وذلك بسبب معرفتها الأكبر بأسباب وديناميكية الحرمان والتعرض للمخاطر واستراتيجيات الاستمرار للمجموعات الأفقر. ولا بد من إشراك المجموعات الأفقر بالتنسيق مع الجهات المحلية لتحديد المنتجات والنشاطات الأكثر ملاءمة لمعالجة المعوقات التي يواجهونها.

27 - **هدف البرنامج.** في السنغال هو المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وبشكل محدد الهدف الأول وهو الحد من الفقر بنسبة النصف بحلول عام 2015. إن هدف البرنامج القطري المقترح هو تحسين مستويات المعيشة لفقراء الريف من خلال تطبيق منظور العدالة في التمايز بين الجنسين. واستنادا على الإنجازات الكاملة لأهداف المشاريع (سيناريو الأداء المرتفع)، من المتوقع أن يساعد برنامج الصندوق في تخفيض عدد سكان الريف الذين كانوا يعانون من الفقر في عام 2000 بنسبة 8% بحلول عام 2008 (انظر الذيل 7 لمزيد من التفاصيل عن هذه التقديرات).

28 - **تتمثل الأهداف المحددة للبرنامج فيما يلي:**

- **الهدف الأول: تقوية قدرات فقراء الريف ومؤسساتهم من أجل أن يتولوا مسؤولياتهم بشكل مستقل ولكي يلعبوا دورا فعالا في اتخاذ القرارات المعنية بالتنمية المحلية، ومن أجل تشكيل شراكات مع جهات ريفية أخرى على المستوى المحلي والإقليمي (خدمات مالية وتقنية، الجهات المعنية بقطاع السلع ومشاريع أخرى).** لابد من تمييز أهداف هاتين المجموعتين المتعلقتين بالمنظمات الريفية: (أ) **منظمات المزارعين** التي لابد من تقويتها وتمكينها من أجل أن تكون قادرة على تقديم الخدمات المطلوبة إلى الأعضاء والمشاركة في المؤسسات الهرمية المعنية؛ (ب) **المستوطنات الريفية ومنظمات القرى** التي لابد من تقويتها وتمكينها من أجل دمج منظمات القرى في مجتمعاتها الريفية ودمج النشاطات على مستوى القرية في الخطط المحلية للتنمية. ستساعد المشاريع جمعيات المزارعين على الدخول في الأطر الحالية لاتخاذ القرار (الآلية المحلية الاستشارية لمنظمات المزارعين، وتعاونيات واتحادات المزارعين). وبإمكانهما أيضا دعم أية مبادرة جديدة للمزارعين التي من شأنها أن تصبح مستدامة (مثلا مجلس كاواك لمنثجي الفستق الذي أسس بدعم من مشروع إدارة وتنظيم القرى المرحلة الثانية؛ أو اللجنة المحلية للمشورة التقنية التي تم تطويرها ضمن مشروع الشركات الريفية الصغيرة). وسيتم إيلاء اهتمام خاص بمشاركة المرأة في عملية اتخاذ القرار ضمن منظمات المزارعين وهيئات المشورة المحلية. وسيقدم الدعم أيضا إلى الجهات المعنية بالتنمية المحلية والإقليمية من أجل تسهيل مشاركتها في اتخاذ القرارات المعنية بالتنمية المحلية وظهور شراكات جديدة.

- **الهدف الثاني: زيادة عوائد النشاطات الريفية الاقتصادية.** سيدعم الصندوق النشاطات الإنتاجية في أربعة مجالات رئيسية: (أ) **توسيع نطاق النشاطات الإنتاجية المحلية** في ضوء القدرات الكامنة الخاصة لكل مجال تدخل، ستتم مساعدة الجهات المحلية من أجل بحث وتحديد أطر إنتاجية تتمتع بالقدرة على التسويق وتبني ظهور وهيكله وتنمية القطاع الثانوي للسلع الصغيرة فيما يتعلق بالإنتاج الحيواني والغابات والنشاطات غير الزراعية. وفي هذا المجال ستروج المشاريع لنشاطات التصنيع الزراعي التي بإمكانها فتح أسواق جديدة وزيادة القيمة المضافة المحلية؛ (ب) **الوصول إلى التكنولوجيات الملائمة** وسيتم التركيز بصورة أكبر على تحديث الخيارات التقنية وعلى تسهيل الوصول والإنتاج وتوزيع التقنيات الملائمة التي بإمكانها تحسين كل من كمية ونوعية الإنتاج. وستعطى الأولوية للبحث التشاركي وإشراك المزارعين في تحديد وتطوير الحلول التي بإمكانها الاستجابة بشكل أفضل لاحتياجاتهم؛ (ج) **الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية** وستستمر المشاريع التي تهدف إلى زيادة الإنتاج الزراعي بمساعدة المزارعين في إدماج القضايا المتعلقة بحماية وإدارة الموارد الطبيعية في أساليبهم الزراعية. وستكون هناك دراسة حول أثر الإدارة المستندة على المجتمع المحلي المتبناة

إلى الآن من أجل تحديد أي تعديلات ضرورية. وستعزز الاستدامة من خلال أسلوب تشاركي يربط ما بين الرغبة طويلة الأمد بحماية الموارد الطبيعية مع الهموم الآنية للمزارعين؛ (د) تنمية البنى الأساسية وسيستمر الصندوق بدعم التحسينات في البنية الأساسية الريفية الاجتماعية والانتاجية. وستكون هناك تقوية ملحوظة لتنسيق مشاريع القرى ليس فقط مع البرنامج الوطني للبنية الأساسية الريفية بل أيضا مع مشاريع أخرى معنية بالبنية الأساسية وذلك من أجل البناء على التكامل فيما بين هذه المشاريع ومن أجل مناعمة المداخلات. وبشكل عام ستعطي الأولوية للبنية الأساسية للإنتاج (طرق إيصال الغذاء، والمستودعات، والري، وإدارة المياه)، وإلى التعاقد مع شركات صغيرة محلية وتجار من أجل التنفيذ.

• **الهدف الثالث: تحسين الوصول إلى الأسواق والخدمات المالية.** سيروج الصندوق لوصول فقراء الريف إلى السوق من خلال تحسين معرفتهم واستيعابهم للفرص التسويقية ومن خلال ترويج بضائعهم وتحسين الهيكل التنظيمي للأسواق وأفنية التجميع والتوزيع. كما أنه سيساعد في التقديم المستدام لخدمات مالية ملائمة لسكان الريف من خلال تحسين المهارات المهنية للعاملين ومساعدتهم على موازنة منتجاتهم المالية المختلفة لحاجات فقراء الريف. وأخيرا، ستحسن مشاريع الصندوق وصول المنتجين إلى المعلومات وخاصة فيما يتعلق بتوريد المدخلات ذات النوعية الجيدة والأسواق والأسعار، والقطاع الثانوي التنظيمي، والتدريب، والخدمات الاستشارية، والتشريعات والمقاييس الدولية والوطنية

29 - كما سيطبق البرنامج ثلاثة **نهج متقاطعة** تمت التوصية بها من قبل الإستراتيجية الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا: **الاستثمارات التي تستهدف النساء؛** زيادة المشاركة الفعالة واستخدام الموروث الثقافي (انظر الذيل الرابع).

باء - أهم فرص الابتكار ومدخلات المشروع

30 - **الترويج لديناميات التنمية المحلية.** استلهاما من النهج المتبع في مشروع التنمية الزراعية في إقليم ماتام⁵ واستنادا على نهج خطط التنمية المحلية المتناغمة ستتم دعوة الجهات الفاعلة المحلية من أجل إعداد استراتيجيات التنمية استنادا إلى القدرة الكامنة المحلية للاقتصاد المحلي. وستقوم هذه الإستراتيجيات بتعريف النهج الإستراتيجية وتعريف الفرص من أجل التساوق بين الأنواع والمستويات المختلفة من التدخلات، وتنمية الشراكات بين الأطراف المحلية. ووفقا للإطار القانوني للمركزية، تعتبر المستوطنات الريفية نقطة الدخول لتطوير هذه الإستراتيجيات التي سيتم تنفيذها في القرى. وبما أنه لا يمكن حل إلا القليل من المشاكل على مستوى المجتمع المحلي ستقوم المشاريع أيضا بمساعدة الأطراف المعنية في إشراك الأطراف الإقليمية تدريجيا.

31 - **دعم تعزيز وتطوير السلاسل المحلية للسلع الزراعية والحيوانية.** ومن أجل زيادة دخل المنتجين وربحيتهم، سيقوم البرنامج بالترويج للتنمية الزراعة المحلية وسلاسل سلع الإنتاج الحيواني باستغلال نهج التنمية المحلية (لتحديد المنتج وتوجهات السوق)، وتعريف الإستراتيجيات التنموية الملائمة والترويج لتنفيذها بالتعاون مع الجهات المحلية المهتمة لاسيما القطاع الخاص (كأفراد وتعاونيات). وسيقع التركيز على تطوير منتجات ذات قيمة مضافة عالية بما

⁵ استنادا على المنظمات الدائمة أو التي بإمكانها أن تكون كذلك، وعلى الشراكات مع الجهات المحلية (المصارف الوطنية الزراعية، المنظمات غير الحكومية، الخدمات العامة، المجتمعات الريفية).

فيها المنتجات الطبيعية والتجارية. وسترافق المساعدة المالية (الإئتمان والمنتجات غير المالية) مع تقوية البنية الأساسية الإنتاجية (الطرق، والتخزين، والري، والمياه) وتعزيز التعامل المهني للمنتجين ومنظماتهم (خاصة فيما يتعلق بتقنيات الإنتاج، والتسويق، وتنظيم دارات الجمع والتوزيع، وتبسيط تدفق الواردات، وتنظيم سلاسل سلع الإنتاج الحيواني والعلاقات مع الأطراف المعنية في القطاع الثانوي، والوصول إلى الشركاء الإقليميين والوطنيين والأجانب، الخ).

32 - **تقوية وتعزيز أثر المشاريع الجارية.** ستنم مواهمة نشاطات مشاريع التنمية في القرى الجارية حالياً لتنماشى مع تركيز التنمية المحلية المقدمة في وثيقة الفرص الإستراتيجية القطرية هذه. وبشكل خاص، ستنم تقوية الروابط بين القرى والمستويات الأعلى من خلال مساعدة الهيكلية على مستوى القرية في الانضمام إلى الإطار المؤسسي المستند إلى المستوطنات الريفية إن وجدت لاسيما في المجالس الريفية والآلية المحلية الاستشارية لمنظمات المزارعين. وسيتم تقوية دعم المشاريع للترويج للنشاطات الإنتاجية المدرة للدخل وفقاً لما ذكر أعلاه.

33 - **تقديم الدعم لأصحاب الأعمال الريفية الصغيرة.** سيستمر العمل بنهج مشروع الشركات الريفية الصغيرة في تبني هيكلية المستوطنات الصغيرة غير الزراعية مع اتخاذ الحذر لتقوية الروابط مع الزراعة من خلال ترويج التصنيع الزراعي وإنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المزارعون (الأدوات والمعدات). وسيتم إعطاء اهتمام خاص لتنمية الخدمات الاستشارية الدائمة. وغالبا ما ستغطي هذه النشاطات المشاريع الريفية الصغيرة والمتوسطة الحجم (ليس فقط المشروعات الصغيرة) التي يتميز معظمها بالتركيز العالي للعمالة وبأنها تمثل سوقاً لمنتجات المزارع.

34 - **خدمات المالية الريفية.** وما يزال عدم الوصول إلى الخدمات المالية الريفية العائق الرئيسي في وجه أي زيادة في الدخل الريفي. وسيقترح البرنامج طرماً لإزالة هذا العائق في منطقة عمله من خلال تعزيز كل من القدرة المهنية للعاملين وتطوير المنتجات الملائمة. وسيحدد أفضل نهج لتأسيس وحدة تستطيع خدمة جميع المشاريع (من خلال منحة مساعدة تقنية أو من خلال المرحلة الثانية من مشروع الشركات الريفية الصغيرة) وبالتالي تعزيز أدائها في هذه المنطقة.

35 - **الابتكارات.** وتقدم وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية هذه العديد من الابتكارات. وفيما يلي تلك التي تستحق الذكر: (أ) تطوير برنامج قطري متكامل مكون من مجموعة واسعة من المشاريع والنشاطات التكميلية على المستوى الأفقي (المستوى المحلي) والمستوى العامودي (القرية، المستوطنات الريفية، المستويات الإقليمية والوطنية) يقع تحت نهج تنمية محلية واحد؛ (ب) تأسيس آلية استشارية لجمع الأطراف المعنية في البرنامج، تتضمن منظمات المزارعين الهرمية وخبير ميداني للصندوق، في عملية تعلم مشتركة لتنفيذ البرامج وحوار السياسات بالاعتماد على الخبرة في التنفيذ؛ (ج) إيجاد نظام رصد وتقييم موحد للبرنامج بأكمله.

36 - **الخبرة الميدانية والتعلم.** تتوفر لدى المشاريع التي يشارك الصندوق في تمويلها قدرة كامنة كبيرة من أجل تجربة النهج الجديدة التي تستطيع أن تساهم بفعالية أكبر في حوار السياسات حول الحد من الفقر. وسيتم تنظيم هذه التدخلات حول محورين: (أ) **نظام رصد وتقييم** يستطيع قيادة تنفيذ البرنامج، وتشجيع قدرات التعاون، والبناء وتوزيع المناهج المختبرة لمكافحة الفقر الريفي. وسيربط هذا النظام برصد تنفيذ وثيقة استراتيجية الحد من الفقر، والبرنامج الوطني للتنمية الزراعية، والبرنامج الوطني لتنمية الإنتاج الحيواني على كل من المستويين الإقليمي والوطني.

وسيرتبط باستراتيجيات وأدوات للتواصل وتوزيع الخبرات المكتسبة وبالتالي سيغني حوار السياسات مع كل من الحكومة ومنظمات المزارعين؛ (ب) آلية للمشاورة الوثيقة بين الصندوق وشركائه السنغاليين على المستوى الوطني. وسيكون دوره تسهيل توجيه البرنامج، وتعزيز التساوق والتكامل، ومناغمة مناهج المشاريع، والمساهمة في تقديم وجهات النظر المشتركة حول فعالية التعاون وجدوى الأهداف المشتركة ومدى ارتباطها بأساليب العمل. ويمكن أن تضم الآلية ما يلي: لجنة تسيير واحدة أو نقطة ارتباط لجميع المشاريع؛ لجان متخصصة لقضايا محددة (مثلاً التمويل الريفي، والمشروعات الريفية الصغيرة، والتسويق)؛ وظيفة انتشار يمكن توكيل مسؤوليتها إلى الهيئات الحكومية ومنظمات المزارعين؛ والشبكات الإلكترونية للمشاريع والشركاء (بالإمكان إدخالها ضمن الإطار الإقليمي لفيديا أفريقيا، وهي شبكة الكترونية للمنظمات والمشاريع المكرسة لمحاربة الفقر الريفي في أفريقيا الوسطى والغربية).

جيم - إمكانات الوصول إلى المستفيدين والشراكة مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص

37 - تعمل مشاريع الصندوق الجارية بشكل مكثف مع المنظمات غير الحكومية المحلية التي تتوفر لديها المهارات المتخصصة الضرورية لتنفيذ المشاريع. ولن يتوانى نهج التنمية المحلية الموصى عن تعزيز هذا العمل والترويج لاستغلال جميع الخبرات المحلية المتوفرة وتنمية التكامل والتساوق والتعاون بين الأطراف المحلية. وستتم تقوية دور منظمات المزارعين المحلية والإقليمية والوطنية بشكل ملحوظ في تنمية وتقييم ورصد وتقييم البرنامج بإتباع التوجهات الموضحة في أعلاه.

دال - فرص الارتباط مع الجهات المانحة والمؤسسات الأخرى

38 - وسيعمل نهج التنمية المحلية المقترح على إقامة العلاقات الجيدة مع المشاريع التي تمولها الجهات المانحة الأخرى بالاعتماد على الخبرات المحلية المتوفرة. وبشكل خاص ستعمل مشاريع الصندوق على إيجاد التناغم مع الخدمات الزراعية وبرنامج دعم منظمات المزارعين الذي يساهم البنك الدولي في تمويله، وستستمر في الاعتماد على الأدوات المنبثقة عن دعمه (الآلية المحلية الاستشارية لمنظمات المزارعين، والصندوق الوطني للبحوث حول الزراعة والغذاء، والوكالة الوطنية للمشورة الزراعية والريفية). وستتخذ الحكومة الخطوات الضرورية لمناغمة معدلات مساهمة المستفيدين في المشاريع المختلفة. وسيتم في الوقت ذاته مناغمة المعدلات المطبقة في المشاريع التي يمولها الصندوق. وسيتم العمل على إيجاد التكامل في المشاريع التي تدعم اللامركزية من خلال تمويل الاستثمارات الصغيرة المحلية في المناطق التي يعمل بها الصندوق. وتضم المشاريع تلك التي يمولها التعاون الثنائي الفرنسي (تامباكوندا، كولدا)، وغيرها الممولة من قبل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة الائتمان الألمانية لإعادة الإعمار. ويمكن أيضاً تطوير الصلات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يمول برنامجاً للحد من الفقر يستند على تأسيس المشاريع الصغيرة في تامباكوندا وديوربل. ولا بد من العمل على التعاون مع الجهات الثنائية الأخرى مثل الوكالة الكندية للتنمية الدولية التي تعمل بنشاط في دعم التمويل الصغير وأصحاب المشاريع الصغيرة التي تستهدف الفقراء والنساء، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية التي تدعم تنمية القطاع الخاص، وحسن الإدارة الرشيدة المحلية، وبرنامج كبير لمكافحة الإيدز.

39 - يساهم الصندوق في تمويل البرنامج الوطني للبنية الأساسية الريفية مع البنك الدولي. ولكن ليس للصندوق أثر كبير في مراقبة هذا المشروع، وبما أن حصته في التمويل صغيرة نسبياً فهو لا يستطيع التأثير على توجه المشروع. وسيتم دراسة الفرص الجديدة للتمويل المشترك مع البنك الدولي في المرحلة الثانية من البرنامج الوطني للبنية الأساسية الريفية وبرنامج الخدمات الزراعية والدعم لمنظمات المزارعين. ولكن في تلك الحالات لا بد من ضمان مساهمة الصندوق في المتابعة والتنفيذ. ويقوم الصندوق حالياً بالمشاركة في تمويل ثلاثة مشاريع مع بنك التنمية لغرب أفريقيا ولا بد من تقوية هذه العلاقة وخاصة فيما يتعلق بالأدوار المتعلقة بدعم التنفيذ والإشراف على المشاريع.

40 - وسيتم العمل من أجل إيجاد الروابط المحتملة مع البرنامج من أجل إعادة إحياء القطاع الثانوي للفسق، الذي يشارك الإتحاد الأوروبي في تمويله، وبشكل خاص من أجل الاستفادة من خبرة برنامج الدعم التكميلي لمنتجات الفستق في تنظيم المزارعين والقطاع الثانوي ككل.

41 - من أجل تحسين ظهور وأثر البرنامج، سينضم الصندوق إلى المجموعة المواضيعية للمانحين المعنية بالتنمية الريفية والأمن الغذائي، التي تستشيرها الحكومة بشكل منتظم والتي تمثل أداة هامة من أجل تعزيز التساوق والتعاون بين المانحين النشطين في هذا القطاع ومن أجل دفع حوار السياسات.

هاء - مجالات حوار السياسات

42 - ومن أجل تمكين الصندوق من الدخول بشكل أكثر فاعلية في حوار السياسات، لا بد من وضع مجموعة من العمليات قيد التنفيذ. من شأن إيجاد آلية استشارية تضم المنظمات الهرمية للمزارعين أن تبني على خبرة المشاريع على المستوى المحلي وبالتالي أن تربط المستوى التشغيلي للمشاريع بشكل أوثق مع عملية صياغة السياسات على المستوى المركزي. بالإضافة إلى ذلك يجب أن تعطي مساهمة الصندوق في مجموعة المانحين المعنية بالتنمية الريفية والأمن الغذائي رؤية أوضح لبرنامجهم. وأخيراً، إن توظيف الصندوق لمدير دعم ميداني في السنغال ضمن إطار البرنامج التجريبي للحضور الميداني للصندوق وتأسيس مركز تجمع إقليمي متعدد الجهات المانحة في داكار (انظر المقطعين واو، وزاي) سيقرب الصندوق من شركائه ويسهل حوار السياسات.

43 - وفي دعمه لتنفيذ الحكومة لإطار القانون الجديد للتنمية الزراعية والراجية والرعية، سيركز الصندوق جهوده في حوار السياسات للسنوات القادمة على المجالين اللذين تتوفر للصندوق ميزة نسبية واضحة فيهما. وبناء على خبرته الغنية في الميدان وشركائه المثمرة مع منظمات صغار المزارعين الهرمية، يمكن للصندوق أن يساهم بفعالية في حوار السياسات في مجالات اللامركزية والخدمات المستندة على الطلب لفقراء المزارعين من خلال المساعدة في إقامة الروابط على مستوى القرية والمستوى الإقليمي والوطني. إن الخبرة المكتسبة في هذا المجال ولاسيما فيما يتعلق بالترويج للمشاورات بين العاملين المحليين وإعداد استراتيجيات التنمية المستندة على المهارات والموارد المحلية ستساعد على تشغيل برامج التنمية الزراعية الإقليمية التي تم إعدادها ضمن البرنامج الوطني للتنمية الزراعية.

44 - ويساهم الصندوق أيضاً من خلال تنمية وفحص التوجهات المنهجية المبتكرة من أجل إدماج السكان الأشد فقراً. لا ينص مشروع التشريع الزراعي - الحرجي - الرعوي أو البرنامج الوطني للتنمية الزراعية على أحكام محددة

لمعالجة القيود التي تواجه أفقر المزارعين. سيطور الصندوق ويفحص نهجاً يتسم بالشمولية حيث ستنم دعوة المجتمعات نفسها لمساعدة هؤلاء المزارعين في الدخول إلى الدارات الاقتصادية السائدة.

واو - مجالات العمل لتحسين إدارة الحافظة

45 - سيستدعي تنفيذ توجهات البرنامج وتعزيز أثره بعض التعديلات على إدارة الحافظة: (أ) **تصميم أكثر مرونة للمشاريع**: عوضاً عن وضع برنامج من النشاطات تم تأسيسه مسبقاً لئلا من أن تكون ترتيبات المشاريع مرنة وسهلة التطوير لتناسب مختلف المناخات المتغيرة والاحتياجات المتطورة. إن التأخير الطويل الذي قد يحدث ما بين تصميم المشروع واستهلاك تنفيذه يشكل تبريراً كافياً من أجل مراجعة التصميم الأولي عند استهلاك التنفيذ. ولابد من تضمين أية نشاطات ملحة أو ذات أولوية تم تحديدها من قبل المستفيدين ضمن إطار المشروع؛ (ب) **نهج قائمة على التمايز بين الجنسين**: الإجراءات المرافقة ضرورية من أجل الترويج لإدماج مفهوم التمايز بين الجنسين. لابد من إدماج النساء في ديناميكية التنمية ولابد من زيادة إشراكهن ضمن منظمات المزارعين والهيئات الاستشارية المحلية. تتضمن الإجراءات المحتملة تعريف الإستراتيجيات استناداً على نتائج تحليل التمايز بين الجنسين، والتدريب لطاقتهم عمل المشروع والشركاء، وتوظيف النساء ضمن طاقم عمل الخدمات الداعمة؛ (ج) **منظور طويل الأمد**: لابد لوحدة إدارة المشاريع من أن تتوفر لديها استراتيجيات خروج واضحة منذ استهلاك المشروع. ولابد لها من التركيز على تقوية منظمات المزارعين والجهات المحلية الأخرى وتمكينها خلال حياة المشروع. ولابد من تأسيس إطار مرجعي موحد لجميع المشاريع من أجل التعريف الواضح لمسؤولية وحدة إدارة المشروع والشركاء المختلفين (مثلاً) منظمات المزارعين، والخدمات العامة، ومقدمي الخدمات) ومن أجل الإدماج التدريجي لوظائف دعم المشروع في هيكل عامة وخاصة دائمة؛ (د) **إشراك منظمات المزارعين والمسؤولين المنتخبين في توجيه التنفيذ**: لابد من تمثيلهم بأعداد كافية في آلية المشورة كما لابد من تشجيعهم على استلام بعض المسؤوليات ضمنها؛ (هـ) **تعزيز حضور الصندوق في السنغال** وفي إطار المبادرة الرائدة للصندوق من أجل جعل الصندوق أكثر قرباً في الميدان وبالتالي تعزيز كل من الشراكات وأثر العمليات، سيتم توظيف خبير من أجل مساعدة دعم التنفيذ لبرنامج التعاون بين الصندوق والسنغال؛ (و) **تقوية الدعم للتنفيذ من أجل تحسين أثر العمليات على المستوى الميداني**: وهذا يشمل ولكن لا يقتصر على فعالية أكبر في الإشراف، كما يجب أن يوفر دعماً حقيقياً لتنفيذ المشاريع. وبالتالي لابد من عدم معالجة الإدارة ورصد النتائج فحسب ولكن أيضاً القضايا المنهجية والإستراتيجية والتقنية كجزء من شراكة أقوى مع المؤسسات المتعاونة (مثلاً مصرف التنمية لغرب إفريقيا والبنك الدولي)، ومع دور أكبر للصندوق والشركاء المحليين مثل منظمات المزارعين والمنظمات غير الحكومية. وسيتم تعريف دور كل من هذه الأطراف وفقاً لما سبق بيانه.

46 - **خدمة ديون الصندوق في السنغال** لم تعاني من المشاكل؛ وتسد الحكومة الدفعات بشكل منتظم. لكن واستناداً على العبء الإجمالي للدين تم إعلان السنغال مؤهلة للاستفادة من مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وبالتالي تم اعتماد مساهمة إغاثة قدرها 2.4 مليون وحدة حقوق سحب خاصة من الصندوق في عام 2000، لتعبئتها عند نقطة الإنجاز. وبعد التأخير الذي يعود سببه بشكل رئيسي إلى عملية الخصخصة البطيئة، من المتوقع أن تكون نقطة الإنجاز في منتصف 2004. وفي ضوء تدهور الدخل العائد من واردات التصدير وازدياد الاقتراض أثناء المرحلة الانتقالية، من المرجح أن يتطلب الأمر زيادة المساهمة عند نقطة الإنجاز.

زاي - إطار الإقراض المؤقت وبرنامج العمل الدائر

47 - استنادا على الأداء الإجمالي للسنگال خلال العقد الماضي مقارنة مع دول أخرى في المنطقة وتمشياً مع توصية تقييم الحافظة القطرية، من المقترح أن يحافظ الصندوق على التزاماته عند المستويات المسجلة خلال العشر سنوات الماضية أي، حافظة إقراض تبلغ قيمتها 20-30 مليون دولار أمريكي لفترة الخمس سنوات التي تغطيها وثيقة الفرص الإستراتيجية القطرية هذه. وسيتم تنفيذ مجموعة من النشاطات التكميلية التي تمولها المنح وسيستفيد البرنامج من عدة مبادرات إقليمية ودولية للصندوق. وسيتم مراجعة هذه المخصصات فيما بعد ضمن إطار نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء الموافق عليه الآن. وبالإضافة إلى هذا، ستتم مراجعة هذه الوثيقة في بدء السنة الثالثة من أجل تحديد الإنجازات المعيّقات المتعلقة بتنفيذ الإستراتيجية المقترحة. وفي هذه المناسبة سيتم تقييم التقدم المنجز في إعداد إطار للسياسات في القطاع الزراعي، كما ستتم الدراسة المتمعنة لآليات تنفيذها بالإضافة إلى الدور والموقع المسند إلى منظمات المزارعين. واستنادا على نتائج هذه المراجعة سيتم تعديل الإستراتيجية وحجم ومدى هذا البرنامج.

48 - تشمل الحافظة الحالية على ستة مشاريع استثمارية ممولة بالقروض. ويقترح الصندوق تمويل قرضين إضافيين لتمويل المشاريع التالية:

(أ) المرحلة الثانية من مشروع المشروعات الريفية الصغيرة (من المتوقع أن تنتهي المرحلة الأولى في نهاية عام 2005). سيتم تمديد المشروع لمرحلة ثانية تركز على تقديم الدعم للقطاعات الثانوية التي لديها وظيفة تنظيمية وعلى تنمية الخدمات الاستشارية المستدامة لأصحاب الأعمال؛ وسيتم توسيع منطقة عمل المشروع لتشمل مجمل منطقة عمل الصندوق. وسيتم فحص فرصة إلحاق الوحدة المستقلة بالمشروع، وهي الوحدة التي ستقدم الدعم التقني لجميع مشاريع التمويل الريفي؛

(ب) مشروع من أجل دعم تعزيز وتنمية السلاسل. وسيعمل هذا المشروع على خلق مناخ ملائم لتنمية الزراعة والإنتاج الحيواني من خلال تنفيذ نهج التنمية المحلية. وستتضمن مبادرات لتمويل البنية الأساسية والدعم الموجه لتحسين القدرة المهنية للمزارعين. وسيتم إعداد المشروع بالتعاون مع الحكومة ومنظمات المزارعين من أجل المواعمة الأمثل فيما بين مداخلات المشروع وحاجات المنتجين.

49 - تشمل النشاطات والعمليات الأخرى التي بإمكانها أن تقوي عناصر محددة ضمن برنامج الإقراض بالتركيز على السنگال أو على شبه الإقليم على ما يلي:

- مبادرات متقاطعة (دراسات وحلقات عمل) التي من الممكن أن تساهم في خلق وتقوية برنامج ناجح وهي تتضمن: (أ) دراسة حول أثر نهج إدارة استخدام الأراضي المستند إلى المجتمع المحلي والمعني بالإنتاجية الزراعية وإدارة الموارد الطبيعية والدخل بهدف تحسين أداء مشاريع تنمية القرى؛ (ب) نشاط تعليمي تشاركي حول ديناميكية التعرض للخطر والحرمان بهدف صقل المنهجيات والأدوات الملائمة لظروف السكان الأشد فقراً؛ (ج) دعم منهجي يهدف إلى مناغمة النهج لتنمية القرى ضمن المضمون المؤسسي للامركزية؛ (د) مقترح حول نظم الرصد والتقييم وآليات المشورة للصندوق وشركائه؛ (هـ) إعداد إطار مرجعي موحد

- لجميع المشاريع مع تحديد مهام وحدات إدارة المشاريع وشركائها؛ (و) حلقة عمل حول إدارة المشاريع التي تتسم بالقدرة على الاستجابة وبناء روح العمل الجماعي من أجل مجموعات عمل المشاريع وشركائهم.
- **إيجاد وحدة تمويل ريفي مستقلة.** إذا تم اتخاذ القرار لعدم إدماج هذه الوحدة مع مشروع الشركات الريفية التكميلية الصغيرة المرحلة الثانية، سيتم العمل على إيجاد التمويل المطلوب من خلال منحة مساعدة تقنية أو الأموال الأخرى.
 - **استمرار العمل في البرنامج التكميلي لدعم منتجي الفستق، ربما من خلال تمويل من دائرة التنمية الدولية.** بعد مراجعة المرحلة الأولى من المشروع في بداية 2004 سيتم تقييم فرصة القيام بمرحلة ثانية. وسيتم العمل من أجل الحصول على تمويل إضافي حتى يتم تأمين شراكة تمويلية طويلة الأمد.
 - **الشراكة مع المنظمات غير الحكومية.** سيتم تطوير منحتين جديدتين على الأقل من أجل تقوية الشراكة مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني ومن أجل تبني الابتكار ضمن هذا البرنامج. وستساهم أول منحة من هذا النوع للمنظمات غير الحكومية في عام 2004 في ترويج الزراعة العضوية.
 - **فيدا أفريقيا.** سيسهل هذا النظام الشبكي الذي تم تأسيسه من أجل ترويج التخاطب المباشر بين المشاريع والشركاء تبادل المعلومات والخبرات والتشجيع على التعلم.
 - **المبادرات شبه الإقليمية الأخرى.** وسيستفيد السنغال أيضا من عدد من المبادرات شبه الإقليمية الممولة من الصندوق: (أ) الشبكة الإفريقية لتنمية محاصيل البستنة؛ (ب) دعم شبكات منظمات المزارعين والمنتجين الزراعيين في غرب أفريقيا - والتي تحتل منظمات المزارعين الهرمية السنغالية مكانا مرموقا فيها - حيث تعبر عن هموم المزارعين في الإتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا وفي منابر إقليمية وعالمية أخرى؛ (ج) الدعم من أجل تنفيذ دليل الصندوق الجديد لرصد وتقييم المشاريع؛ (د) مشروع دعم التمويل الريفي الإقليمي لمساعدة تنفيذ استراتيجية الصندوق الإقليمية للتمويل الريفي؛ (هـ) البرنامج التدريبي لإدارة بناء القدرات لفرق مشاريع الصندوق؛ و(و) مركز التجمع الإقليمي المتعدد المانحين الخاص بحوار السياسات المتعلقة بالتنمية الريفية المناصرة للفقراء.

APPENDIX I

COUNTRY DATA

SENEGAL

Land area (km ² thousand) 2001 1/	193	GNI per capita (USD) 2001 1/	
Total population (million) 2001 1/	9.77	GDP per capita growth (annual %) 2000 1/	
Population density (people per km ²) 2001 1/	51	Inflation, consumer prices (annual %) 2001 1/	
Local currency	CFA Franc BCEAO (XOF)	Exchange rate: USD 1.00 =	XOF 662

Social Indicators

Population (average annual population growth rate) 1995-2001 1/	2.7
Crude birth rate (per thousand people) 2001 1/	36
Crude death rate (per thousand people) 2001 1/	13
Infant mortality rate (per thousand live births) 2001 1/	79
Life expectancy at birth (years) 2001 1/	52
Number of rural poor (million) (approximate) 1/	3.9 a/
Poor as % of total rural population 1/	40.4 a/
Total labour force (million) 2001 1/	4.38
Female labour force as % of total 2001 1/	43

Education

School enrolment, primary (% gross) 2001 1/	75 a/
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2001 1/	62

Nutrition

Daily calorie supply per capita, 1997 2/	2 487
Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5) 2001 3/	19
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5) 2001 3/	18 a/

Health

Health expenditure, total (as % of GDP) 2001 1/	5 a/
Physicians (per thousand people) 1999 1/	n/a
Population using improved water sources (%) 2001 3/	78
Population with access to essential drugs (%) 1999 3/	50-79
Population using adequate sanitation facilities (%) 2001 3/	70

Agriculture and Food

Food imports (% of merchandise imports) 2001 1/	27
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 2000 1/	192
Food production index (1989-9= 100) 2001 1/	137
Cereal yield (kg per ha) 2001 1/	879

Land Use

Arable land as % of land area 2000 1/	12
Forest area as % of total land area 2000 1/	32
Irrigated land as % of cropland 2000 1/	3

Economic Indicators

GDP (USD million) 2001 1/	4 645
Average annual rate of growth of GDP 1/	
1981-1991	2.8
1991-2001	4.3
Sectoral distribution of GDP 2001 1/	
% agriculture	18
% industry	27
% manufacturing	17
% services	55

Consumption 2001 1/

General government final consumption expenditure (as % of GDP)	10
Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	78
Gross domestic savings (as % of GDP)	12

Balance of Payments (USD million)

Merchandise exports 2001 1/	1 080
Merchandise imports 2001 1/	1 510
Balance of merchandise trade	-430

Current account balances (USD million)

before official transfers 2001 1/	-545 a/
after official transfers 2001 1/	-320 a/
Foreign direct investment, net 2001 1/	142 a/

Government Finance

Overall budget deficit (including grants) (as % of GDP) 2001 1/	-2.0
Total expenditure (% of GDP) 2001 1/	22
Total external debt (USD million) 2001 1/	3 461
Present value of debt (as % of GNI) 2001 1/	53
Total debt service (% of exports of goods and services) 2000 1/	13
Lending interest rate (%) 2001 1/	n/a
Deposit interest rate (%) 2001 1/	n/a

a/ Data are for years or periods other than those specified.



APPENDIX I

- 1/ World Bank, *World Development Indicators* CD Rom 2003
- 2/ UNDP, *Human Development Report*, 2000
- 3/ UNDP, *Human Development Report*, 2003



LOGICAL FRAMEWORK

SENEGAL COUNTRY PROGRAMME 2004-2008

	Narrative Summary	Objectively Verifiable Indicators ^a	Sources of Verification	Assumptions
GOAL	Improve the livelihoods of the rural poor with a gender-equity perspective in rural Senegal	<ul style="list-style-type: none"> * Number of households that have improved food security (increased number of meals per day, length of 'hungry season') * Increase in household assets (productive assets, bicycles, radios, improved housing) * Reduction in the prevalence of child malnutrition 	Impact-assessment household surveys	
OBJECTIVES	<p>1. Strengthen capacities of the rural poor and of their organizations</p> <p>2. Increase productivity of rural economic activities</p> <p>3. Improve access to markets and to financial services</p>	<ul style="list-style-type: none"> * Number of people belonging to organizations (by gender) * Number of operational organizations * Number and types of partnerships established by organizations * Rate of satisfaction of members of farmers' organizations (by gender) * % of community infrastructure committees operating a maintenance fund * Increase in productivity/yields * Increase in new productive activities (by gender) * Number of new enterprises operating after three years (by gender) * Number of jobs generated by small and medium enterprises (by gender) * Increase in marketed surpluses * Number of producers accessing credit/other financing facilities * Percentage of operating cost/loan portfolio of microfinance institutions 	<p>Progress reports Supervision reports Impact surveys Contracts for provision of services Satisfaction surveys</p> <p>Progress reports Project-level impact studies</p> <p>Progress reports Project-level impact studies Microfinance-institution statistics</p>	<p>National policies for rural development and decentralization favour participatory democracy and pro-poor approaches</p> <p>Local stakeholders are willing and able to address the needs of poorer groups and to participate in the formulation and implementation of appropriate strategies</p> <p>Improved technologies are available Projects funded by other donors willing to coordinate in the framework of a local development approach Microfinance institutions are available in programme area</p>
OUTPUTS	<p>Effective contribution to policy dialogue on rural poverty reduction based on the capitalization of field experiences</p> <p>PMUs have developed and implement exit strategies through the empowerment of local stakeholders</p>	<ul style="list-style-type: none"> * Number and quality of reports produced by programme M&E system * Number of innovative pro-poor approaches developed by programme and promoted by government at the local or national level * Number of effective local partnerships developed * Number of contracts passed directly between partners of IFAD projects * Number and type of PMU functions transferred to local partners 	<p>Communications on programme achievements and methods Minutes of policy dialogue meetings National/local regulations and instructions</p> <p>National and agricultural statistics Programme M&E system reports</p>	<p>Continuous government commitment to poverty alleviation and decentralization</p> <p>Agricultural-sector policy is developed and implemented, with strong role for farmers' organizations</p> <p>Resources for rural development are available locally in a timely and efficient manner</p>

	Narrative Summary	Objectively Verifiable Indicators^a	Sources of Verification	Assumptions
	<p>1.1 and 3.1 Farmer/producer organizations (OPs) capabilities are strengthened to defend the interests of their members, including women</p> <p>1.2 Local governance institutions (e.g. CR, Comité villageois de développement) effectively undertake collective action</p> <p>2.1 Water resources are sustainably mobilized and managed in IFAD programme area</p> <p>2.2 Demand-driven advisory services are provided to small farmers</p> <p>2.3 and 3.2 Income sources of the poor are diversified</p> <p>3.1 Existing rural financial institutions have developed services, and products are adapted to the needs and capacity of the rural poor in IFAD programme area</p> <p>3.2 Market and storage infrastructure is put in place in IFAD programme area</p> <p>3.3 New, promising markets are identified, and effective access strategies developed</p>	<ul style="list-style-type: none"> * % of women in decision-making bodies of OPs * Degree of satisfaction of members for services rendered by the OP (by gender) * number of new, functional local apex organizations * Number of local development plans developed and implemented * Amount of resources mobilized by CR * Ha irrigated * % of functional maintenance committees * % increase in production * Number and types of demands for services reaching ANCAR * Degree of satisfaction of members for services rendered (by gender) * Number of new <i>filières</i> developed * % of income coming from non-agricultural sources (by gender) * Number and value of loans made, disaggregated by gender * Repayment rate remains above 95% * Km of feeder roads * Number of new cereal banks * Number of contracts passed between OPs and buyers 	<ul style="list-style-type: none"> Beneficiary reporting CR and regional statistics Programme M&E system reports Beneficiary reporting Agricultural statistics, programme periodic reports CR and regional statistics Programme M&E system reports Beneficiary assessments Periodic surveys and programme M&E reports Agricultural statistics Thematic evaluation/ household surveys Rural finance system periodic reports Ministry of Finance and Economy (AT-CPEC) thematic reports National and agricultural statistics, programme progress report, <i>Chambre de Commerce</i> bulletins 	<p>The agricultural framework law is implemented and includes provision for land-tenure issues</p> <p>Conducive environment for private-sector investments</p>

^a Indicators taken from the newly approved Framework for a Results Management System for IFAD-Supported Country Programmes.



STRENGTHS, WEAKNESSES, OPPORTUNITIES AND THREATS (SWOT) ANALYSIS

Priority Areas	Affected Groups	Major Issues	Actions Needed
Irregular and insufficient rainfall	Smallholders cultivating traditional rainfed crops	Low rainfall of latest years has led to significant decrease in agricultural productivity and disappearance of groundnut seed stocks (main cash crop). Larger percentage of crops is consumed. Food security and purchasing power decrease. Market for off-farm enterprises shrinks	Develop appropriate technologies to mitigate risk Diversify production and alternative income sources Develop irrigation schemes where feasible
Degradation of natural resources	Small farmers cultivating rainfed crops, herders and livestock breeders	Population growth and decreasing rainfall have caused soil overexploitation, suppression of fallow and declining fertility	Develop rational use and management of natural resources, in connection with support to income generation
Insufficient support services	All groups	State withdrawal and precipitous restructuring of agricultural sector have led to insufficient access to technical services, agricultural inputs and markets. This has caused a significant decrease in the use of fertilizers and of improved seed, as well as a return to traditional practices that aggravate soil degradation	Strengthen organization of farmers Develop organization of commodity chains at local level Develop farmers' organizations ability to establish partnerships with service providers
Uneven distribution of public investment	Rainfed areas	Public investments are concentrated in Senegal river area. Rainfed areas, especially in centre and west, are poorly equipped and landlocked	Support local development strategies and plans at rural community and regional levels
Low private investment	All groups	Low income and lack of access to financial markets limit farmers' investment capacities and possibilities of agricultural intensification	Develop decentralized financial services and financial products adapted to the needs of the rural poor Support development of non-financial products Support farmers' organizations (FOs) willing to extend financial services to their members
Lack of access to markets	All groups	Liberalization of commercial exchanges and new WAEMU regulations affect the competitiveness of small farmers. Traditional export crops face unfavourable market conditions. Local markets are poorly organized and farmers lack market information	
Women's lack of access to productive factors	All groups	Women have limited access to land and housing, education, extension and financial services. Domestic workload and use of obsolete technologies aggravate already significant workload. Compounded by severe illiteracy	

Organization	Strengths	Weaknesses	Opportunities/Threats	Remarks
Ministry of Agriculture and Hydraulics (MAH)	Regional directions are focusing on poverty reduction	Limited number of qualified staff because of low wages and competition from specialized public agencies with more attractive wages Lack of clear sector strategy Inability to formulate and pilot regional agricultural development strategies Limited coordination with MEPN except at local level	Opportunities World Bank-funded project (PSAOP) supports MAH restructuring and institution-building Threats Risk of staff leaving due to low wages	Participates in formulation of local development strategies Participates in and facilitates policy dialogue
Ministry of Livestock (ML)	Good representation network at local level (regional, department and rural community inspections)	New poorly developed central organization with limited number of staff and capacities	Opportunities ML is in process of defining a sector strategy. Tentative priorities include support to women and small-scale livestock breeding IFAD-funded PADV is one of few projects executed by ML and can become source of expertise and methodological development	Provision of capacity-building assistance through local network with project support Participates in formulation of local development strategies Participates in and facilitates policy dialogue
Ministry of Environment and Protection of Nature (MEPN)	Good representation of forestry services from regional down to village level	Limited capacity to formulate and pilot strategies	Opportunities Supports linkages between income-generation and better management of natural resources Threats Limited coordination with MEPN except at local level	Provision of capacity-building assistance through local network with project support Participates in formulation of local development strategies Participates in and facilitates policy dialogue
Local governments	Range of decentralized competencies, including local planning, local development and management of natural resources	Limited base of financial resources Limited capacity of local authorities	Opportunities Several donor-funded projects support capacity-building of local authorities and provision of social infrastructure Threats Lack of financial resources and capacity hampers promotion of citizen participation in decision-making	Offer venue and tools (local development plans) for coordinating interventions at local level and develop public/private linkages Participate in formulation of local development strategies

Organization	Strengths	Weaknesses	Opportunities/Threats	Remarks
Farmers' organizations (FOs)	<p>Numerous and dynamic FOs</p> <p>Increasing number of FO coordination structures exist at local level (<i>cadres locaux/régionaux de concertation des organisations de producteurs</i>)</p> <p>Increasing organization at regional/national level (apex organizations) and around commodity chains</p>	<p>Insufficient linkages between national and local levels</p> <p>Incipient capacity at local level</p> <p>Illiteracy</p> <p>Limited financial resources</p>	<p>Opportunities</p> <p>FOs are recognized partners of local development</p> <p>With support from the World Bank, research and extension are adapting to FO demand</p> <p>Threats</p> <p>Existence of extension services is contingent on World Bank funding</p> <p>Abrupt withdrawal of state from functions of direct execution</p> <p>Lack of access to financial services</p>	<p>Main IFAD partner to develop economic activities and to channel technical and capacity-building assistance</p> <p>Participate in formulation of local development strategies</p> <p>Participate in and facilitate policy dialogue</p>
Microfinance institutions (MFIs)	<p>Large pool of MFIs across the country</p>	<p>Uneven distribution in rural areas because of cost and limited potential</p> <p>Insufficient adaptation of services to rural poor demand</p>	<p>Opportunities</p> <p>Political determination to support MFIs</p> <p>Interest of FOs in developing financial services</p> <p>Threats</p> <p>Regular write-off of borrowers' debts for political reasons</p>	<p>Participate in formulation of local development strategies</p> <p>Extension of financial services in project areas</p>

APPENDIX IV

IFAD'S CORPORATE THRUSTS AS RELATED TO THE PROPOSED COUNTRY OGRAMME

Strategic Thrusts

The programme is in line with IFAD strategic thrusts to build the capacities of the rural poor and their organizations, universalize access to natural resources and technology and improve access to financial services and markets. It is also in tune with IFAD regional strategy objectives to build capacity, boost agricultural productivity and access to technology, and improve access to capital and markets. Given the country's low prevalence of HIV/AIDS, it was not deemed necessary to include a specific objective in this area, but awareness-raising activities may be carried out under the various projects or through IFAD/NGO Extended Cooperation Programme grants.

Cross-Cutting Issues

The programme will implement the three cross-cutting approaches recommended by the regional strategy for western and central Africa:

- (i) **Investing in women.** While the programme will not finance projects exclusively for women, an emphasis will be placed on adopting gender-sensitive approaches in all projects. A gender training workshop held in May 2003, was followed by the preparation of action plans for addressing gender issues in all ongoing projects, implementation of which will start in 2004.
- (ii) **Enhanced participation.** The focus on empowering farmers' organizations at the local, regional and national levels, and the proposals with regard to the participatory design of projects, self-evaluation and participation in decision-making bodies are ways in which this approach will be pursued.
- (iii) **Building on indigenous knowledge.** The focus on taking advantage of available skills of the proposed local development approach will facilitate the exploitation of local knowledge and skills.

ACTIVITIES OF OTHER PARTNERS IN DEVELOPMENT – ONGOING AND PLANNED

Donor/Agency	Nature of Project/Programme	Project/Programme Coverage	Status	Complementarity/Synergy Potential
ACDI	Projet d'appui aux opérateurs/trices de l'agroalimentaire (PAOA)	Promotion of small processing enterprises	2002-2007	Support to microenterprises of PROMER project
African Development Bank	Projet de modernisation et d'intensification agricole (PMIA)	Support to vegetable, cereal and livestock production, export development	Until 2004	Professionalization of producers
African Development Bank	Projet d'appui à l'élevage (PAPEL II)	Development of productive systems, management of natural resources, capacity-building of producers' organizations, credit development	2001-2006	Linkages between agriculture and livestock breeding
Agence française de développement	Appui à la décentralisation et au développement local (ADDEL)	Decentralized programming of public investment for improved access to social services and infrastructure, capacity-building of local authorities	2002-2006	Complementarities with rural community investment programming in the regions of Kolda and Tambacounda
European Union	Programme de relance de la filière arachidière	Reconstitution of seed stocks, professionalization of producers and support to commodity chain	Under preparation	Support to peanut producers in the regions of Kaolack, Tambacounda and Kolda
European Union	Programme de soutien aux initiatives de développement local (PSIDEL)	Decentralized programming of public investment and strengthening of local capacity, income-generating activities	2002-2007	Complementarities with rural community investment programming in the region of Kolda
European Union	Programme d'appui aux régions (PAR)	Institutional support to regional councils and to regional development agencies	2002-2007	Coordination in areas of local/regional development
French Cooperation	Promotion d'une agriculture compétitive et durable (PACD) Partenariats professionnels et institutionnels dans les secteurs de l'agriculture, de l'élevage et de la pêche au Sénégal (2P.I)	Capacity-building services to farmers, farmers' organizations, and small enterprises	2002-2005 2004-2007	Support to local commodity chains in the regions of Tambacounda and Bakel
GTZ/KfW	Appui au processus de décentralisation	Local development fund for priority infrastructure, advisory services for local development		Complementarities with rural community investment programming in the region of Kaolack
UN Capital Development Fund UNDP/Luxemburg	Programme d'appui à la décentralisation en milieu rural (PADMIR) and Fonds de développement local	Provision of infrastructures and local services, promotion of local economic development	Until 2005	Complementarities with rural community investment programming in the regions of Tambacounda, Kaolack and Louga
UNDP	Programme d'appui à la réduction de la pauvreté (PAREP)	Regional centres to support productive activities and microprojects	2003-2005	Complementarities in the regions of Tambacounda, Diourbel, Tamba



Donor/Agency	Nature of Project/Programme	Project/Programme Coverage	Status	Complementarity/Synergy Potential
USAID	Agricultural and Natural Resource Management Programme	Commercialization of agricultural and non-timber forest products, community-based natural resource management, promotion of joint ventures between communities, the private sector and government	Jan 2003 to Jan 2008	Access to export markets and market information, complementarities in the region of Tamba and Kolda, coordination of regional activities
World Bank	Programme des Services agricoles et des organisations de producteurs (PSAOP)	Restructuring of Ministry of Agriculture, reorganization of agricultural research, creation of a national agency for agricultural and rural advice, strengthening of farmers' organizations	Phase I ending 2004 Phase II 2005-2008	Coordination of activities, harmonization of methodologies, access to research and extension services
World Bank	Projet de promotion des exportations agricoles (PPEA)	Export development, construction of markets	To start 2004	Marketing activities and access to information

DIAGNOSTIC OF TARGET GROUP AND PRIORITY NEEDS

Classification*	Diagnostic of Problems	Priority Needs
Very vulnerable households	Annual monetary income is low (FCFA135 000) and not very diversified. Main economic activities are traditional agriculture and small commerce. Cereal production is limited and has a low productivity (336 kg/ha). Cash crops and vegetable production are also low. Livestock (essentially small ruminants) represents a potential income of three times annual monetary income. These households are very vulnerable as they only have sale of their livestock as a response to shocks and crises.	Seed and plant multiplication Raise technology and skills level Integration in farmers organizations Diversification of productive activities Activities in animal sector (poultry, small ruminants)
Moderately vulnerable households	These households have higher annual income (around FCFA 250 000) and attain higher levels of agricultural production and livestock breeding. Cereal productivity is higher (580 kg/ha). Sources of income are more diversified. These households can become vulnerable in case of prolonged perturbation.	Strengthen production capacity of marketable crops Raise technology and skills level Income-generating activities, especially during dry season Develop farmers' organizations Develop microenterprises and rural employment Rural road rehabilitation and construction of storage facilities
Not very vulnerable households	These households have higher annual income (around FCFA 450 000) with significant livestock or agricultural production. They have greater capacity to respond to crises.	Develop access to markets (information on marketing opportunities, product promotion, market organization) Organize local commodity chains Raise management and business skills Extend range of services provided by farmers' organizations Develop microenterprises and rural employment
Non-vulnerable households	These households have either significant annual income (average of FCFA 1 200 000) or substantial livestock or cash-crop production. Migration is another significant source of income. Survival strategies are high performing.	Develop access to markets Raise management and business skills Organize local commodity chains Extend range of services provided by farmers' organizations and develop regional levels Develop microenterprises and rural employment

* From *Ministère de l'Agriculture et de l'Hydraulique, la vulnérabilité structurelle à l'insécurité alimentaire en milieu rural, Expérience du Sénégal*, October 2003.

ESTIMATION OF IFAD PROGRAMME TARGET CONTRIBUTION TO THE MDG-1 IN RURAL SENEGAL BY 2008

1. Quantification of MDG-1 in the Senegalese Rural Environment (G) (data from World Bank, *World Development Indicators*, 2001)

Rural population in the year 2000: $X = 5\,066\,000$

Prevalence of poverty in the rural environment in the year 2000 (according to MDG-1: less than one USD/day and/or malnutrition): $b = 77\%$

Number of rural poor living in poverty according to MDG-1: $bX = 3\,900\,000$

Quantification of MDG-1 in the Senegalese rural environment (halving the number of rural poor living in poverty): $G = bX/2 = - 1\,950\,000$

2. Expected Number of Direct Beneficiaries of IFAD Ongoing Projects (except PNIR) in Senegal over the Period 2004-2008 (B)

PROJECTS	EXPECTED NUMBER OF DIRECT BENEFICIARIES ⁽¹⁾			COMPLETION DATE	EXPECTED NUMBER OF BENEFICIARIES IN 2008
	VILLAGES	HOUSEHOLDS	INDIVIDUALS		
PROMER I	N/A	3 300	24 000	2005	24 000
PAGF II	126	7 000	70 000	2005	70 000
PADV	80	3 500	⁽²⁾ 26 000	2006	26 000
POGV II	500	30 000	200 000	2008	200 000
PRODAM II	76	20 000	150 000	2012	⁽³⁾ 75 000
TOTAL (EXCEPT PNIR)	782	63 800	470 000		B = 395 000

⁽¹⁾ Data from Appraisal Reports.

⁽²⁾ Estimate made considering number of individuals/households equal to other ongoing projects' average.

⁽³⁾ It is estimated that PRODAM II will have reached half of its target population in 2008.

3. Estimated Contribution of IFAD's Programme to MDG-1 in 2008 (C), Excluding Account Possible Indirect and/or Multiplier Effects

3.1 High Assumption:

- **Outreach:** the expected number of direct beneficiaries is actually reached at projects' completion dates (395 000) ;
- **Targeting:** 80% of IFAD projects' direct beneficiaries lived in extreme poverty and/or malnutrition in 2000 and would probably be in the same situation in 2008 if they did not receive any support from IFAD-financed projects (316 000);
- **Impact:** none of the project direct beneficiaries live in extreme poverty and/or malnutrition at projects' completion dates and their improved socio-economic status is **sustainable** at least until 2015 (395). Contribution to MDG-1 = – 316 000 rural poor.

In terms of relative contribution to MDG-1 in a rural environment: $C = 316\ 000 / G \times 100 = 16\ %$

3.2 Low Assumption:

- **Outreach:** only 80% of expected direct beneficiaries are reached at projects' completion dates (316 000 inhabitants);
- **Targeting:** 70% of IFAD projects' direct beneficiaries lived in extreme poverty and/or malnutrition in 2000 and would probably be in the same situation in 2008 if they did not receive any support from IFAD-financed projects (221 000 inhabitants);
- **Impact:** of the 221 000 rural poor actually benefiting from IFAD projects, 60% experience a significant and sustainable improvement in their socio-economic status at projects' completion dates. Contribution to MDG-1 = – 133 000 rural poor.

In terms of relative contribution to MDG-1 in a rural environment: $C = 133\ 000 / G \times 100 = 7\ %$

IMPLEMENTATION OF COSOP – INTERIM PERIOD WORK PROGRAMME

ACTION	RESPONSIBILITY	TIMING
COSOP APPROVAL	IFAD, GOVERNMENT OF SENEGAL (GoS)	APRIL 2004
SET UP AND STRENGTHENING OF THE IFAD/SENEGAL PROGRAMME		
<ul style="list-style-type: none"> • STRENGTHENING PARTNERSHIP TO SUPPORT IMPLEMENTATION OF ONGOING PROJECTS AND POLICY DIALOGUE • ESTABLISHMENT OF THE CONSULTATIVE MECHANISM • HARMONIZATION OF THE PROGRAMME’S INSTITUTIONAL FRAMEWORK • METHODOLOGICAL SUPPORT TO M&E SYSTEMS OF PROJECTS AND ESTABLISHMENT OF M&E SYSTEMS FOR THE PROGRAMME • METHODOLOGICAL SUPPORT TO ONGOING PROJECTS FOR LOCAL ANCHORAGE • EVALUATION OF PROCAPA EXPERIENCE • PROPOSAL FOR A RURAL-FINANCE TECHNICAL ASSISTANCE UNIT • FIELD-PRESENCE ARRANGEMENTS 	GoS, BOAD, IFAD, OTHER PARTNERS GoS, IFAD, BOAD GoS, DONORS, IFAD IFAD (PA/OE) GoS, IFAD (PA), LOCAL PARTNERS IFAD (PA), LOCAL PARTNERS, GoS IFAD GoS, IFAD	MARCH 2004 TO END 2005 ASAP SEPTEMBER 2004 MARCH 2004 TO END 2005 APRIL 2004 TO END 2005 JULY 2004 JUNE 2004 SEPTEMBER 2004
PROCESSING OF PROMER II		
<ul style="list-style-type: none"> • INTERIM EVALUATION OF PROMER I • INCEPTION OF PROMER II • FORMULATION • APPRAISAL • EB PRESENTATION • LOAN EFFECTIVENESS • LAUNCHING 	IFAD (OE), GOS, PARTNERS IFAD (PA), IFAD (PA) IFAD (PA), BOAD GoS, IFAD, BOAD GoS, IFAD, BOAD GoS, IFAD, BOAD	FEBRUARY 2004 MARCH 2004 APRIL/MAY 2004 JULY/SEPTEMBER 2004 DECEMBER 2004 SEPTEMBER 2005 OCTOBER 2005
FIRST-PHASE REVIEW OF PNIR AND PSAOP	GoS, WB, IFAD, OTHER PARTNERS	MID 2005
DEVELOPMENT OF NEW <i>FILIERE</i> PROJECT	GoS, IFAD, BOAD	2005 TO 2006
MID-TERM REVIEW OF COSOP IMPLEMENTATION	GoS, IFAD, PARTNERS	2006

